

العناصر الأخرى ذات العلاقة اللازمة للاستقرار، ذلك بهدف تحقيق التضامن والتماسك الاجتماعي، فالنظام الاجتماعي يُعد النتاج الطبيعي لفاعلية وسائل الضبط الاجتماعي (محاسنة، 2006).

وتُعد أدوات الضبط الاجتماعي هي الوسائل والحيل العديدة التي يلجأ إليها المجتمع لحمل أفرادِهِ وإجبارهم على الامتثال لقواعد السلوك الاجتماعي المرغوب فيه (المركز القومي للبحوث، 2003) وتتحدد وسائل وأدوات الضبط الاجتماعي على النحو الآتي:

أولاً: التشريع وسيلة للضبط الاجتماعي: وهي القواعد والأوامر العامة المجردة والمكتوبة الصادرة من المجتمع، والمتمثلة في السلطات المختلفة للمجتمع، والتشريع وحده لا يكفي لضبط السلوك الإنساني، ذلك لأن سلطاته تتركز على السلوكيات الظاهرة وليست الباطنة، وتتحدد دائرته في العلاقات العامة وليس في الشؤون الخاصة، وتبرز مهمته الأساسية المتمثلة في معاقبة المسيء ودون مكافأة للمحسن، التي يتم اتخاذها في المخالفات القانونية فقط وليس في المخالفات الأخلاقية (الصالح، 2004).

ثانياً: العرف: هو الذي يُعبر عن العادة الملزمة، أو اعتياد أفراد الجماعة على سلوك معين في شأن مسألة معينة بإطراد وعمومية ثم تولد الاعتقاد لدى الأفراد بأن هذه العادة ملزمة ومن يُخالفها يتعرض للجزاء الذي تحدده القاعدة العرفية. وهو بهذا المعنى يُعد أحد مصادر القاعدة القانونية. ومن أهم خصائص العرف: أنه يتسم بالجمود والقدسية نظراً لأنه ينحدر من الأجيال السابقة إلى الأجيال اللاحقة، لكن العرف رغم جموده إلا أنه يقبل التغيير بما يتلاءم مع حاجات المجتمع، وإن كان ذلك ببطء، ومن خصائص العرف أيضاً الميل للمحافظة عليه، حيث تميل الجماعة إلى التمسك بقواعدها وعاداتها العرفية لأن في التجديد عنصر المغامرة وارتباطها في المستقبل المجهول الذي يثير القلق (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناحية، 2003).

ثالثاً: الدين: من أهم وسائل الضبط الاجتماعي وأكثره تأثيراً في الأفراد، ويقوم على حكم حياة الأفراد وتحديد الوظائف التي تعمل على دعم واستقرار الأنظمة الاجتماعية بتحديد القواعد السلوكية وآلية إقامة العلاقات مع الآخرين، التي تعتمد على إقامة العدل والفضيلة وأداء الواجبات والحقوق، ومعالجة القضايا العامة للمجتمع مع وضع الحلول التربوية والأخلاقية الملائمة (الشهواني، 2015).

رابعاً: القواعد الأخلاقية: تتضمن القاعدة الأخلاقية أمراً بالقيام بالمعروف ونهياً بالامتناع عن المنكر، بحيث لا يجوز

فقد اقتضى الأمر أن تكون المدرسة جزءاً حياً نامياً، وليست معزولاً عن المجتمع الذي نشأت فيه، والمدرسة في مسيرتها ليست للعناية بما هو كائن فقط، ولكنها تهتم بما ينبغي أن يكون، أي إنها تهتم بالماضي ليكون عبرة للحاضر وتُخطط بمسيرتها للمستقبل (ناصر، 2004).

وتختلف وسائل التربية في عملية الضبط الاجتماعي، من إرشاد وتوجيه وإقناع وتشجيع إلى زجر وضرب وقسوة وجرمان من الحقوق الاجتماعية والمدنية. ومع أن عملية الضبط الاجتماعي مستمرة مع نمو الفرد وفي كل مراحل حياته، إلا أن درجة وقوة الضبط تختلف بين فترة وأخرى، كما أن فاعلية العلاقة بين نوازع الضبط الداخلي وقواعد الضبط الخارجي تكون ضعيفة في المراحل الأولى من التكيف الاجتماعي، وقوية مع رسوخ الضمير الاجتماعي في الفرد فتُصبح في الحالة هذه النوازع الداخلية والضوابط الخارجية وجهين لعملة واحدة، ومن المعلوم أن طريقة القسر في التربية المدرسية لا تُعطي مردوداً إيجابياً بل على العكس من ذلك، فإن المُدرس الذي ينهر الطالب لأي شيء ودون مُبرر كافٍ للعقاب يُسيء إلى الطالب وإلى المجتمع، وأن العلاقة بين المُدرسين يجب أن تُبنى على عقلية يحكمها المنطق، وتُغذيها العاطفة وبعيدة عن الإستنارات والإنفعالات العصبية (الأخرس، 1997).

ويعرف الضبط الاجتماعي أنه درجة التزام الفرد وتمثلة للقوانين والتعليمات والأنظمة وعادات المجتمع وأعرافه وتقاليده وقيمه الأخلاقية والدينية، والولاء والانتماء للوطن والأمة، سواء كان هذا الالتزام نابعاً من قناعات ذاتية أم ضغوط خارجية (المحاسنة، 2006).

كما وتوصل "هولبخ شيد" أن الضبط الاجتماعي تلك الممارسات والقيم الملزمة التي تُحدد علاقات شخص معين ببقية الأشخاص، والأشياء والأفكار والجماعات، والطبقات، ثم المجتمع بأكمله (ناصر، 2011).

أدوات ووسائل الضبط الاجتماعي: ولقد حدد ابنُ خلدون وسائل للضبط الاجتماعي في: الدين، والقانون، والأعراف الاجتماعية، والعادات، والتقاليد، والآداب، والأخلاق والمثل العليا، ونظر ابنُ خلدون إلى الضبط الاجتماعي نظرة اجتماعية نفسية نفعية، لأنه يرى أن الضبط الاجتماعي لازم للحياة الاجتماعية، وبنفس الوقت ناجم عن خاصية طبيعية في الإنسان، وتتمثل فائدته في المحافظة على المصلحة العامة للأفراد في المجتمع (الصالح، 2004).

أطلق روس (Ross) على هذه الوسائل اصطلاح (الآلات المحركة أو الضابطة)، بوصفها الأساس الفعّال للنظام الاجتماعي، بمعنى أن الضبط هو العنصر الذي يوجد ويُهيئ

النظرية، ومنها نظريات كلاسيكية (تقليدية) وأخرى نظريات حديثة (منظورة) وسوف يتم عرض مجموعته من هذه النظريات على النحو الآتي:

- نظرية ابنُ خلدون: انطلقت من مفهوم العصبية بوصفها نظاماً اجتماعياً تنظيمياً للمجتمع، التي عدّها أساساً للضبط الاجتماعي لدى الأفراد، وتمثلت بالحاجة الاجتماعية إلى الحاكم من خلال العصبية، التي تكون بالحماية والدفاعية والمطالبة فقد قال ابنُ خلدون: (والعلة الطبيعية في ذلك هي قوة العصبية مثل سائر القوى الطبيعية، وكل قوة يصدر عنها فعل من الأفعال من شأنها في ذلك ينحصر في فعلها فالعصبية هي أساس الضبط الاجتماعي في نظر ابنُ خلدون، لأنها تقوي الدولة وتساهم في تطويرها، فهي السور الحصين للمجتمع وأي خروج عنها يُعدّ خروجاً عن النظام العام، وبالتالي تعرضه للعقاب بمختلف أشكاله وأساليبه، ولا يستطيع الإنسان العيش بمفرده وهو لا يأمن على نفسه من الشرور المختلفة وإذا اجتمع الناس قديروا على تحصيل معاشهم وأمنوا العدوان الخارجي، ولذا فهم محتاجون من يقوم بعملية الردع وتكون له الغلبة والسلطة، والحد من تمادي الجماعة على أخرى، أو فرد على آخر (الصالح، 2004).

- نظرية النظام الطبيعي: التي تقوم على مبدأ أنّ الناس مثلما لديهم غرائز توجه سلوكهم، فإنهم يدركون ضرورة العيش في حياة اجتماعية منظمة يسودها الضبط والقانون، وعلى الأفراد الإلتزام بقواعد الضبط الاجتماعي، وهذه القواعد يتم إكتشافها من خلال طبيعة عقل الإنسان، ولقد جاءت نظرية (روس) لتؤكد هذا التوجه، حيث أشار إلى فكرة النظام الطبيعي الذي يركز على الطبيعة الإنسانية ودوافعها التي تدفعه إلى الحياة الاجتماعية والامتثال لقواعد الضبط الاجتماعي (محاسنة، 2006).

- نظرية الطبيعة المدنية للإنسان: أكد كثير من العلماء في كتبهم، على أنّ الإنسان مدني بطبعة ويميل إلى التعايش مع الآخرين، فلقد ذكر أفلاطون في جمهوريته، أنّ الاجتماع ظاهرة ناشئة عن تعدد حاجات الفرد، وعن عجزه عن قضائها بمفرده، وأرسطو قال: إنّ الإنسان مدني بطبعه، كما أشار ابنُ خلدون إلى ذلك، وأنه دائماً بحاجة إلى من يضبط سلوكه الاجتماعي، ولقد حدد وسائل الضبط بالدين والقانون، والعرف، والعادات والتقاليد (العنزي، 2008).

- نظرية الضوابط التلقائية (سمنر، sumner): التي تقوم على العادات والتقاليد والأعراف، التي نادى بها العالم الأمريكي "سمنر" في كتابه الطرق الشعبية، التي قامت على عادات المجتمع وتقاليدته الفعالة والقادرة على توجيه سلوك الفرد وفق النظام الاجتماعي، التي تصبح مع الأيام جزءاً من شخصية الأفراد ويتصرفون بها لا شعورياً، ولأعراف أهمية عند سمنر،

أخلاقياً مخالفة ذلك أو الخروج عليه، فهي تأمر بفعل الخير ومساعدة الآخرين ونجدهم وتخفيف ألامهم، وتتهامهم عن الاعتداء على حياة الآخرين أو أموالهم وعدم الكذب والنميمة، وعدم الإيقاع بين الناس أو الحقد وتُعنى بالمقاصد وتُخاطب الضمائر (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2003).
خامساً: العادات الاجتماعية: يقوم منهج التربية الإسلامية على تكوين العادات الخيرة، وذلك لتكون وسيلة من وسائل التربية لتحويل الخير إلى عادة تقوم بها النفس بكل يسر وسهولة من غير جهد أو مقاومة، وتهدف أيضاً إلى غرس العادات والقيم العليا وتخليص الأفراد من العادات السيئة والقديمة، بأساليب القدوة والتلقين والتشجيع والإلزام بطريقة لطيفة ومحبة، ومن الأمثلة على ذلك عبادة الصلاة فهي تتحول مع التعود إلى عادة لطيفة بالإنسان لا يستريح حتى يؤديها، ويُقاس عليها أداب وأنماط السلوك الإنساني الأخرى (الشهواني، 2015).

سادساً: المكانة والوضع الاجتماعي: إنّ المكانة الاجتماعية والوضع الاجتماعي يأخذ دوراً مهماً بوصفها عاملاً من عوامل الضبط الاجتماعي في بعض المجتمعات، سواء أكان على مستوى الفرد أو الأسرة أو القبيلة، حيث يُلاحظ أنّ بعض القبائل تستطيع بفضل وضعها ومكانتها الاجتماعية والاحتفاظ بدرجة التماسك الاجتماعي وضبط تصرف الفرد، وتستمد المكانة والقوة من العدد أو الخبرة أو التقوى أو الصلاحية أو الملكية أو الأصل أو التعليم أو روابط الدم أو القبيلة (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2003).

مما سبق يتضح، أنّ تحقيق الضبط الاجتماعي في المجتمع سواء أكان بطرق رسمية أم غير رسمية، تتباين أثارها حسب الأدوات والأساليب المستخدمة، فكما قوي نفوذ هذه الأساليب على الأفراد ظهرت آثار الضبط الاجتماعي للالتزام بالمعايير الاجتماعية التي تتوقف على طبيعة الجماعة من ناحية، ونمط التنشئة الاجتماعية المتبعة من ناحية أخرى، ولا تستمد هذه المؤسسات التربوية قوتها من فراغ.

نظريات الضبط الاجتماعي

فيما يلي عرض للنظريات الاجتماعية التي فسرت مفهوم الضبط الاجتماعي:

تعددت النظريات الاجتماعية التي تناولت موضوع الضبط الاجتماعي، التي نظرت كلاً منها للضبط من زاوية معينة، ومنها ما اتفق مع غيرها في بعض النقاط المشتركة، ومنها ما تعارض معها، ومنها ما جاء ظهوره نتيجة لانتقاد فكر نظرية وهكذا... لكن في النهاية فسرت كلاً منها الضبط الاجتماعي من وجهة نظر معينة تبعاً للظروف والعوامل والعصر الذي وجدت فيه هذه

والتماسك بين الأفراد وتعمل على وحدتهم (حوالة، 2014). كما أكدت البنائية على فكرة الامتثال (Conformity) بوصفها الطريقة التي يتم بها الخضوع والامتثال للقواعد والمعايير السائدة في المجتمع، ويتم بايقاع الجزاءات والعقوبات، ويرى بارسونز أن القضاء على هذه الانحرافات يتم بعملية التنشئة الاجتماعية، لتحقيق التوازن، ومواجهة التوترات الاجتماعية (عبد الحميد، 1991).

النظرية الراديكالية (الماركسية، الصراع، القهر): ويُعد مؤسسها كلا من كارل ماركس وفريدريك إنجلو، التي تؤكد على أن الصراع والتغير هو واقع محتوم للمجتمع، من منطلق أن اختلاف المصالح والقوى في المجتمع تجعل لكل جماعة في المجتمع استقلالاً عن الأخرى، مما يؤدي إلى ظهور التوتر أو الصراع، وبالتالي، فإن نظرية الصراع تركز على أسباب الصراع وتعبير المجتمع أكثر من التركيز على أسباب المحافظة على النظام الاجتماعي. ويندرج مفهوم الضبط الاجتماعي في نظرية الصراع من خلال مفهوم السيطرة، حيث تقوم الطبقة المسيطرة على ممارسة القهر على الطبقة الخاصة، الذي قصد بالقهر هنا سيطرة فئة معينة على إرادة الإنسان والتحكم فيه مثل: الطبقة أو الاقتصاد (حوالة، 2014).

نظرية التماسك الآلي والعضوي ما نهم (Mannheim): انطلقت من طبيعة الضوابط الاجتماعية التي تسود في المجتمع، التي تعمل على التماسك الآلي، وهي الجماعات البدائية، يرتكز التنظيم الاجتماعي على أساس التضامن العضوي كما ذهب إليه (دوركايم)، فتقسيم العمل أوجد مؤسسات وهيئات مختلفة تُعنى بالناحية الاقتصادية والسياسية والتربوية والإدارية، وهذه المؤسسات لا تسعى إلى تحقيق أهدافها فقط، بل إلى تحقيق أهداف أخرى، والتربية لا تُلقن المعرفة فقط، وإنما أيضاً تؤدي وظيفة اجتماعية عبر وصفها لى إعتبارها وسيلة ضابطة تؤثر في الأفراد (الرشدي، 2010).

نظرية الفعل الاجتماعي (تولكوت بارسونز، T.Parsons): تقوم على أساس أن الفعل الاجتماعي الذي يقوم به الفاعل يكون محكوماً بعدة عوامل منها أفكاره، ومشاعره، ومعايير انضباطه، وهذه القيم لا تحكم أفعاله فقط، وإنما تحكم أفعال الأشخاص الذين يشتركون معه بالفعل، لذلك فإن الفعل يُبنى على توقع الشخص لما يجب أن يفعله الفرد، وما يفعله الأشخاص الآخرون، ويميز بارسونز بين نمطين من الميكانيزمات، النمط الأول: التنشئة الاجتماعية، التي تُعد ميكانيزم لتكوين الدافعية نحو تحقيق توقعات الدور، والنمط الثاني: الضبط الاجتماعي هو الميكانيزم الذي يعمل على تدعيم الدافعية نحو تحقيق توقعات الدور، لذلك فإن ميكانيزم الضبط الاجتماعي عند بارسونز هو

لأنها هي التي تُخلق النظم والقوانين وهو يقول "أنه من المستحيل أن تضع حداً فاصلاً بين الأعراف والقوانين، والفرق يكون في طبيعة الجزاءات ذاتها، رأى أن الجزاءات القانونية أكثر تنظيمياً وعقلانية من الجزاءات العرفية، كما أنكروا أهمية مجموعة العوامل التي أهتم بها روس (الشهواني، 2015).

- نظرية تطور وسائل الضبط الاجتماعي (روس، Rose): ويعد روس أول من تناول موضوع الضبط الاجتماعي بدراسة متخصصة في كتابه (الضبط الاجتماعي) الذي ذهب إلى أن هناك نظاماً طبيعياً يتغلغل في كل الأفعال الإنسانية، وأن الطبيعة الإنسانية خيرة، والنفس الإنسانية تقوم على أربع غرائز هي المشاركة أو التعاطف، الجماعية (القابلة للاجتماع)، والإحساس بالعدالة، ورد الفعل الفردي، وهذه الغرائز تُشكل نظاماً تكاملياً، وتعمل على تدعيم العلاقات الاجتماعية وتطور المجتمع، وكلما أصبح المجتمع أكثر مدنية، وتحضرًا، زادت درجة الضبط التي يُمارسها تجاه أعضائه وهم الأفراد (سميرين والقضاة، 2010).

ولم يوضح روس (Ross) الفواصل بين وسائل الضبط الاجتماعي وأجهزته، والعوامل التي تعمل على تعزيز بقائه وفعاليتها، حيث قام بمعالجة وسائل الضبط الاجتماعي على أنها ظواهر تلقائية، أكثر من أنها تنظيمية، ولكن أهم ما ميز الضبط الاجتماعي من منظور روس هو إبرازه أن وسائل الضبط الاجتماعي هي الركيزة الأساسية لتحقيق النظام الاجتماعي، مما يؤدي إلى دعم التضامن والتماسك الاجتماعي داخل المجتمع (محاسنة، 2006).

- النظرية البنائية الوظيفية "بول لانديز" (P.Landis): تُعد من النظريات الكلاسيكية التقليدية، ورائدها لانديز الذي اهتم بدراسة مكونات البناء الاجتماعي ودوره في عملية الضبط الاجتماعي، والعلاقات الوظيفية بين النظم الاجتماعية وبين عملية الضبط الاجتماعي أيضاً، وينظر الوظيفيون إلى المجتمع على أنه نظام عضوي يلبي متطلبات أساسية وظيفية، ويحتاج إلى التوازن من أجل الإستمرار والبقاء، ويُطلق عليها عدة تسميات منها: نظرية التكامل، والتوازن، والتقليدية، أو المحافظة، التي تحتوي على مفهومين رئيسيين هما: البناء، والوظيفة، حيث يشير مفهوم البناء إلى العلاقات المستمرة الثابتة بين الوحدات الاجتماعية، بينما يُشير مفهوم الوظيفة إلى النتائج والآثار المترتبة على النشاط الاجتماعي، ويستخدم الوظيفيون أيضاً مصطلح النسق، الذي يُشير إلى أن المجتمع نسق يتكون من مجموعة من الأنساق الفرعية، يؤدي كلاً منها وظيفة محددة، والنسق القيمي، الذي يُشير إلى القيم التي يتبناها المشاركون في النسق الاجتماعي، وهذه القيم تعمل على إحداث التوازن

الأفراد حاملين دوافع تساعدهم على التصرف في المواقف الاجتماعية وكأنهم شخص واحد. فإذا امتثل الأفراد إلى الانضباط الداخلي، فإن ذلك يمنعهم من التفكير أو الإقدام على إخلال القواعد الأخلاقية والمعايير الدينية، والقيم الاجتماعية وعلية يُستنتج، أنّ الانضباط الداخلي هو الأكثر تأثيراً في تصرف الفرد، لأنه يكون عفويّاً لا إرادياً لا يستطيع التحكم فيه في أغلب الأحيان فيستجيب لها، وإذا حصل انحراف عن هذه المعايير والقيم التي ينشأ عليها في أسرته، فإن ذلك يرجع إلى خضوعه لضغوطات خارجية استجاب لها فجعلته منحرفاً عن ضوابطه الداخلية، فكل فرد لديه دوافع تميل إلى الجرح والانحراف كما هو مألوف ومنضبط اجتماعياً، إلا أنّ الضوابط عادة لا تمنعها من ذلك (الرشدان، 2004).

ويُقسّم علماء الاجتماع الضبط الاجتماعي إلى نوعين رئيسيين والوارد في (الشهري، 2006) إلى:

- الضبط الداخلي (الذاتي): مجموعة من الضوابط التي تعمل بشكل هادئ، وبطريقة طبيعية وتلقائية مباشرة، التي بدورها تصل إلى درجة أنّ الأفراد لا يشعرون بعملية الضبط ذاتها، وتشمل على ضوابط التربية، والعادات والأعراف، والتقاليد والمعايير والقيم والرأي العام.

- الضبط الخارجي (القانوني): يتمثل من مجموعة من القوانين والتشريعات التي تقوم المجتمعات الحديثة على وضعها، من أجل تنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات التي تتولى الجهات الرسمية للدولة مهمة تطبيقها، من خلال لوائح وقوانين تطبق على الأفراد بطريقة عادلة، وكل شخص في المجتمع يخرج عنها ينال عقوبة وينبذ من المجتمع.

لذا من هذه الأهمية للضبط الاجتماعي، كان لا بد من النظر إلى دور المدارس الثانوية في عملية تفعيل الضبط الاجتماعي في الأردن؛ لأن الضبط الاجتماعي وضبط السلوك يُعد من أهم القواعد الأساسية والعماد القوي للنهوض بالمجتمع، واستشراف المستقبل للأفراد بتأهيلهم اجتماعياً وضبط سلوكياتهم ووضع المعايير الاجتماعية والقواعد التربوية، التي تُعدّل السلوكيات وتضبطها وتسيرها في المسار الصحيح والسليم بعيداً عن الانحرافات والسلوكيات الخاطئة وغير السوية. في ظل التطورات التكنولوجية والاتصالات المتطورة والانفتاح على العالم ومواكبة التطورات، وتأتي الدراسة الحالية لاقتراح قواعد تربوية لتفعيل دور المدارس الثانوية الحكومية في الأردن في عملية الضبط الاجتماعي.

مشكلة الدراسة:

تُعَدُّ المدرسة بناءً أساسياً من أبنية المجتمع وأعمدته، وهي

عملية دافعية تواجه الدوافع التي تتحرف عن تحقيق توقعات الجمهور وبالتالي، يُمثل عملية إعادة التوازن، ويتمثل ميكانيزم الضبط الاجتماعي عند بارسونز في ثلاثة جوانب هي: الصمود، والتسامح تصييق (ضوابط العلاقات)، واعتمد بارسونز على وحدة التحليل وهي التفاعل بين الآنا والآخر (الرشدي، 2010). ويتضح مما سبق أهم النظريات التي تناولت الضبط الاجتماعي.

ويهدف الضبط الاجتماعي إلى العمل على تحقيق الامتثال لمعايير وقيم الجماعة الاجتماعية، كي يشعر أفرادها بالشعور الجمعي قاسماً مشتركاً بالامتثال والخضوع لقوانين الجماعة، من أجل المحافظة على درجة عالية من التضامن الاجتماعي بين أفراد الجماعة الاجتماعية من أجل المحافظة على بقائها واستمراريتها، بالإضافة إلى دعم وتعزيز أصحاب المواقف العليا ممن يملكون سلطة ونفوذاً اجتماعياً "الفئة الحاكمة"، أي أنّ أفراد السلطة الحاكمة يستخدمون وسائل الضبط سواء أكانت الرسمية أم غير الرسمية "القسرية" بهدف تحقيق حكمهم داخل المجتمع مما يؤدي إلى تحقيق الضبط بشكل قصري وإلزامي، والتأكيد على احترام الحق العام والخاص والأنظمة الاجتماعية (العمر، 2006). وكذلك إلى منع التجاوزات والخروقات الفردية ومعاقبتها، عن طريق آليات الضبط الصادرة عن الشرطة والمحاكم والمعايير العرفية، وتحقيق الأمن الاجتماعي من خلال التكافل الاجتماعي، الذي يُعد هدفاً سامياً للضبط الاجتماعي، وتحقيق التنظيم الاجتماعي من خلال الوسائل والأساليب التي يتم إيقاعها على الأفراد الخارجين عن القيم والمعايير والأنماط السلوكية السوية، التي يرتضيها المجتمع التي تؤدي إلى تحقيق الإضرار والإخلال بالنظام والاستقرار الجماعي. بالإضافة إلى أهمية الضبط الاجتماعي في توزيع الفرص بين الأفراد بشكل عادل، وإقامة العدل بين الناس، فكلما اعتمدت الفئة الحاكمة أسلوب العدالة بين الناس ليكون منهجاً عملياً، ساد الضبط من خلال أسلوب الامتثال والإقناع الذي لا يتمثل إلا إذا شعر الأفراد بالعدالة فيما بينهم، وتتحقق العدالة بين الأفراد والذي ينعكس على الصالح العام والإيجابي للأفراد والمجتمع والفئة الحاكمة (الرشدان، 2004).

وللحفاظ على استمرارية وجود المجتمع في نظامه الاجتماعي، عليه أنّ يمتلك مجموعة من الشروط والضوابط التي تعمل على توجيه وضبط أفرادها نحو الامتثال للمعايير والقواعد التي وضعها وحددها المجتمع، بوصفها آليات ضبطية تربطهم مع بعضهم لتحقيق الأهداف والمتطلبات لجعلهم متمثلين في سلوكياتهم وتفكيرهم، وتتمثل هذه الآليات كما سيتم ذكرها لاحقاً في مؤسسات التنشئة الاجتماعية المتمثلة بالأسرة كمؤسسة أولية، والدينية، والمدرسية، بالإضافة إلى وسائل الإعلام، التي تجعل

أسئلة الدراسة:

- سعت الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:
- ما واقع دور المدرسة الثانوية الحكومية في تحقيق عملية الضبط الاجتماعي من وجهة نظر مُعلّمي ومُعلّمت المدارس الثانوية الحكومية الأردنية؟
- ما القواعد التربوية المقترحة لتفعيل دور المدرسة الثانوية الحكومية في الأردن في عملية الضبط الاجتماعي لدى الطلبة من وجهة نظر مُعلّمي ومُعلّمت المرحلة الثانوية الحكومية في الأردن؟
- ما مدى ملاءمة القواعد التربوية المقترحة لتفعيل دور المدرسة الثانوية في تحقيق عملية الضبط الاجتماعي لدى الطلبة من وجهة نظر الخبراء التربويين؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى وضع قواعد تربوية مقترحة لتفعيل دور المدرسة الثانوية الحكومية في الأردن في عملية الضبط الاجتماعي من خلال أداة الدراسة التي أعدت.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على أهمية المدارس الثانوية الحكومية بوصفها مؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تفعيل دورها في عملية الضبط الاجتماعي. والإسهام في توضيح أهمية الضبط الاجتماعي على المدارس الثانوية الحكومية وأثره في مستقبل الطلبة. كما وتعدّ هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تجري في الأردن، وقد تكون الدراسة الأولى من نوعها - في حدود علم الباحثة - في اقتراح قواعد لتفعيل دور المدرسة الثانوية في عملية الضبط الاجتماعي. والإفادة من نتائج الدراسة في وضع قواعد تربوية مقترحة يتم استخدامها من المدرسين في المدارس الثانوية الحكومية الأردنية في تكوين خطط وإستراتيجيات لتحقيق عملية الضبط الاجتماعي داخل المدرسة وخارجها. ومن المؤمل أن تُشير نتائج الدراسة لدى الباحثين الرغبة في إجراء مثل هذه البحوث. ومن المؤمل أن يُستفاد من نتائج هذه الدراسة المُخططون التربويون: بأخذها بالحسبان عند إعدادهم للخطط التربوية المستقبلية، لتحسين أنماط الضبط الاجتماعي المُتبعة داخل المدارس. والباحثين في مجال التربية والتعليم، بالإطلاع على نتائج الدراسة، والتعرف إلى المعايير التي يجب أن يمتلكها المُعلّمون، وعمل المزيد من البحوث في هذا المجال واقتراح قواعد جديدة، تُسهم في تحسين العملية التعليمية التعليمية.

المؤسسة التي أنشأها المُجتمع لتتولى تربية أبنائه وتشثنتهم بطرق يقبلها ويرتضيها لينقل بواسطتها تراثه الثقافي الخاص بهدف الحفاظ عليه واستمراره والحفاظ على قيمة الاجتماعية، التي يتطبع أفرادها منها تطبيعاً اجتماعياً يجعل منهم أفراداً صالحين وأعضاء فاعلين ناصر وبن طريف، (2009) وتتأثر المدرسة بشكل كبير بكل ما يجري في المُجتمع، وتخضع للدوافع والمواقف السائدة فيه والمُسيرة له.

والمُجتمع الطلابي والبيئة المدرسية بكافة أعضائها والمتمثلة في (المعلمين، والإدارة المدرسية) يُعانين من كثير من المُشكلات الطلّابية، وذلك بملاحظة تصرفات وأنماط سلوكية غير مرغوب فيها، والتي تتمثل في عدم احترام الأنظمة والقوانين والتمثل للقيم الإيجابية للمُجتمع، مما يؤدي إلى أن تقوم علاقة تشاركية ما بين المدرسة والأسرة لتحقيق الضبط الاجتماعي، لأنهما الأساس في الردع وتصحيح السلوكيات التربوية الخاطئة التي يخرج عنها الطلبة (سمرين والقضاة، 2010).

أن موضوع الضبط الاجتماعي ذو أهمية كبيرة في تعديل السلوكيات والانحرافات، والعبء الذي يقع على التربية في القضاء على هذه الانحرافات والمتمثلة في المدارس التي تُطبق قوانين الانضباط المدرسي، التي من المُفترض أن تكون وسائل وآليات الضبط الاجتماعي مُفعلة بطريقة تعمل على الحد من هذه الانحرافات والتقليل قدر الإمكان من الآثار السلبية الناجمة عن هذه السلوكيات المُنحرفة، بتعميق الإيمان والردع في نفوس الطلبة، واستخدام الأساليب الوقائية والعلاجية لتعديل السلوكيات المُنحرفة داخل المدرسة، والتعاون المُشترك بينها وبين المجتمع المحلي والأسرة والمؤسسات التربوية الأخرى لإيجاد حلول ناجعة للتخلص من هذه الأزمات الأخلاقية. لذلك جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على مدى تطبيق المدرسة لمفهوم الضبط الاجتماعي وبالأخص المدرسة الثانوية للحيلولة والتخفيف قدر الإمكان والمحاولة على قضاء على هذه التشوهات الأخلاقية ومُعالجة الخلل من جميع جوانبه. لذا من هذا الباب لا بدّ من إعادة دراسة لواقع المدارس وتطبيقها لمفهوم الضبط الاجتماعي بقواعد تربوية مقترحة التي اشتملت على القواعد (الفكرية والقانونية والاجتماعية والتعليمية) والتي اخصص بها مُعلّم ومُعلّمت المرحلة الثانوية الحكومية في الأردن، نظراً لدور المُعلّم والمُعلّمة في تغيير جيل كامل نحو الأفضل، ودورهم في التأثير الكبير والفعال في إحداث التغيير على كافة الأصعدة، وفي آلية تطبيق هذه القواعد ومدى تطبيقهم لها التي تخص مفهوم الضبط الاجتماعي، لذا جاءت هذه الدراسة لتجيب عن السؤال الرئيسي الآتي:

"ما القواعد التربوية المقترحة لتفعيل دور المدرسة الثانوية الحكومية في الأردن في عملية الضبط الاجتماعي؟"

التعريفات الإجرائية والإصطلاحية:

القواعد التربوية: هي الأسس والضوابط التي ينبغي الالتزام بها من أجل تعزيز مسيرة العمل وتحقيق الأهداف المرجوة (البهواشي، 2004 والتل، 2006).

وتعرف القواعد التربوية إجرائياً، أنها مجموعة السلوكيات التي أفضت إليها الدراسة لاتباعها لتفعيل مفهوم الضبط الاجتماعي، لدى طلبة المرحلة الثانوية من وجهة نظر مُعلمي ومعلمات المرحلة الثانوية، والتي اشتملت في هذه الدراسة على أربعة قواعد أساسية هي: (القواعد القانونية، والقواعد الفكرية، والقواعد الاجتماعية، والقواعد التعليمية).

المدارس الثانوية الحكومية إجرائياً هي كل مؤسسة تعليمية حكومية تشمل على أحد صفوف المرحلة الثانوية أو أكثر وهي المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم الأردنية للعام الدراسي (2015/2016) التي ستطبق عليها أداة الدراسة.

ويعرف الضبط الاجتماعي عملية هادفة وملائمة سواء أكانت مقصودة أم غير مقصودة مُخططة أم غير مُخططة تقوم بها الجماعة أو المجتمع بوسائل رسمية أو تلقائية لضبط سلوك الأفراد والجماعات بما يحقق الامتثال للقواعد والمعايير والأعراف العامة، ويُقسم الحياة السائدة في المجتمع بما يحقق النظام والاستقرار والتضامن الاجتماعي والأهداف العامة للمجتمع (الصالح، 2004).

والضبط الاجتماعي هو القوى التي يُمارسها المجتمع على أفرادها، والطرق والمعايير التي يفرضها، والإشراف على سلوكهم وأساليبهم في التفكير والعمل، من أجل ضمان سلامة البنيان الاجتماعي، والحرص على أوضاعه ونظمه، والبعد عن عوامل الانحراف، بالتمسك بالقيم والأنظمة والتعليمات المرغوب فيها، لاستمرار نظام المجتمع (ناصر، 2011).

أما إجرائياً فيعرف أنه مجموعة الأساليب والوسائل التي يستخدمها مُعلمو ومُعلمات المرحلة الثانوية في المدرسة الثانوية الحكومية من توجيه وإرشاد وتهذيب لسلوك الطلبة بحثهم على الاحترام والامتثال للعادات والتقاليد والقيم السليمة السائدة في المجتمع، بمجموعه من القواعد التربوية المقترحة التي اشتملت على (قواعد قانونية، وفكرية، واجتماعية وتعليمية).

حُدود الدراسة

تتضمن حُدودُ الدراسة الحدود الآتية:

حُدود زمنية: اجريت الدراسة اثناء الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي (2015/2016).

حُدود بشرية: اقتصر على مُعلمي ومُعلمات المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية الثانوية الأردنية والبالغ عددهم

(18741) مُعلم ومُعلمة.

حُدود مكانية: تم تطبيق الدراسة على معلمي المدارس الثانوية في المدارس الحكومية الثانوية الأردنية والموزعين على ثلاثة أقاليم: شمال المملكة، ووسطها، وجنوبها.

حُدود إجرائية: أداة الدراسة التي بُنيت للإجابة عن تساؤلات الدراسة بناءً على الأدب النظري، التي تضمنت أربعة مجالات، هي: القواعد القانونية، والقواعد الفكرية، والقواعد الاجتماعية، والقواعد التعليمية.

الدراسات السابقة

تم تقسيمها إلى قسمين (عربية وأجنبية) وتم عرضها من الأقدم إلى الأحدث.

أولاً: الدراسات العربية

وقام السالم (2000) بدراسة هدفت التعرف إلى أساليب الضبط الاجتماعي وعلاقتها بالتماسك الأسري عند الأسرة السعودية، اشتملت عينة الدراسة على (1344) طالباً من طلاب المرحلة الثانوية، وكانت أهم نتائج الدراسة أنّ الدين الإسلامي أكثر الضوابط الاجتماعية استخداماً من الأسرة السعودية، يليه القانون، ثم القيم الاجتماعية، وإنّ مستوى التماسك الأسري من وجهة نظر الطلبة هو متوسط بشكل عام، في حين أظهرت أنّ هناك علاقة طردية بين مستوى الضبط الاجتماعي ومستوى التماسك الأسري، فكلما ارتفع مستوى الضبط الاجتماعي الأسري صاحبه ارتفاع في مستوى التماسك الأسري.

وقام المحاسنة (2006) بدراسة هدفت إلى معرفة أثر بعض المتغيرات المختارة على الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش، وتكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية في محافظة جرش للعام الدراسي (2005/2006) والبالغ عددهم (5878) طالباً وطالبة، وتكونت عينة الدراسة من (644) طالباً وطالبة تم اختيارهم عشوائياً في المدارس الحكومية، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتطوير استبانة وتم التحقق من صدقها وثباتها. وقد غطت الاستبانة خمسة مجالات وهي (مجال الالتزام بالأنظمة والقوانين والتعليمات، المجال الديني والأخلاقي، مجال الالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف، مجال التفاعل الاجتماعي، مجال الانتماء والولاء للمدرسة والمجتمع والوطن). ولقد بينت نتائج الدراسة أنّ درجة الضبط الاجتماعي الكلي لدى أفراد عينة الدراسة كانت عالية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في مجال الضبط الاجتماعي الكلي تُعزى لمتغير الجنس ولصالح الإناث، ولمتغير الصف الدراسي ولصالح الأول الثانوي، ولمتغير نوع التعليم ولصالح التعليم المهني الشامل، ووجود فروق

أساليب الضبط الاجتماعي في المدارس الثانوية في محافظة الكرك من وجهة نظر مديري المدارس، واقتصرت الدراسة على مديري ومديرات المدارس الحكومية الثانوية في محافظة الكرك خلال الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي (2010/2009) وتألفت عينة الدراسة من جميع المدارس الثانوية الحكومية والخاصة في محافظة الكرك وتشمل مديريات التربية والتعليم: (تربية قصبه الكرك، تربية القصر، تربية المزار، وتربية الأغوار الجنوبية التي تمثل مجتمع الدراسة، وبلغ المجموع الكلي لأفراد المجتمع (87) مدير ومديرة بعد استثناء عينة الثبات، وكانت أهم نتائج الدراسة أنّ جميع مجالات أساليب الضبط الاجتماعي جاءت بدرجة منخفضة، إذ تراوحت قيم المتوسطات الحسابية بين (2.15) لمجال الضبط الاجتماعي الذاتي، و(1.38) لمجال أسلوب المدرس، وهذه النتيجة تُشير إلى ضعف أساليب الضبط الاجتماعي الممارسة في المدارس الثانوية في محافظة الكرك في المملكة الأردنية الهاشمية من وجهة نظر مدرء المدارس. كما وأظهرت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في أساليب الضبط الاجتماعي في المدارس الثانوية في محافظة الكرك تُعزى لمتغيرات: (الجنس، ومستوى التعليم، والخبرة). ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في أساليب الضبط الاجتماعي في المدارس الثانوية في محافظة الكرك تُعزى لمتغير المديرية لصالح مديرية المزار على مجالات التدريس والإدارة والنشاطات، ولصالح مديريات المزار والقصر والأغوار في مجال مجالي الإمتحانات والضبط، ولصالح مديرية الأغوار في مجال المدرس، ولصالح مديرتي المزار والقصر في مجالي المادة التعليمية والقيم.

وقامت الشجراوي وأبو جودة (2011) بدراسة هدفت التعرف إلى أساليب الضبط الاجتماعي وعلاقتها بمفهوم الذات، والوضع المادي عند طلبة المرحلة الثانوية في المدارس الخاصة في عمان، ولتحقيق هدف الدراسة أُختيرت عينة عشوائية من مجتمع الدراسة وهم جميع طلبة الأول الثانوي الأدبي والعملي والإدارة المعلوماتية في مديرية تربية عمان للتعليم الخاص، وبلغ عدد أفراد عينة الدراسة (598) طالباً وطالبة من طلبة العام الدراسي (2006/2005) واستخدمت الدراسة استبانة الضبط الاجتماعي التي أعدتها الشجراوي (2005)، ومقياس مفهوم الذات لبيرس هارس (Piers Haris) المُعرب والملائم للبيئة الأردنية، الذي قام بتعريبه الداود (1982). ولقد أظهرت نتائج الدراسة أنّ أكثر أساليب الضبط الاجتماعي السائدة في المدرسة هي لفت انتباه الطالب إلى مخالفات قام بها، والتأنيب على مخالفات قام بها الطلبة، والسماح بالخروج إلى المرافق الصحية، والتسامح عن

ذات دلالة إحصائية في مجال الضبط الاجتماعي الكلي تُعزى لمتغير تعليم الأب، بالإضافة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مجالين من مجالات الضبط الاجتماعي، هما: المجال الديني والأخلاقي ومجال الالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف بين فئتي الراتب أقل من (200) فئة أكثر من 301 دينار ولصالح فئة أقل من 200 دينار، تُعزى لمتغير دخل الأسرة، في حين لم يكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في الضبط الاجتماعي الكلي تُعزى لمتغير دخل الأسرة.

وقام الخوالدة والحراشنة (2007) بدراسة هدفت التعرف إلى أنماط الضبط الصفّي التي يُمارسها المعلمون لحفظ النظام الصفّي في مديرية التربية والتعليم في محافظة المفرق من وجهة نظرهم، ومعرفة ما إذا كان هناك أثر لمتغيرات الجنس، والمرحلة التي يُدرسها المعلم، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، وتكونت عينة الدراسة من (210) معلماً اختيروا بطريقة عشوائية بسيطة، واستخدم الباحثان استبانة تكونت من (35) فقرة، وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة أنماط الضبط الصفّي التي يستخدمها المعلمون تُعزى لمتغير الجنس، والمرحلة التي يُدرسها المعلم، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أفراد العينة في النمط الوقائي تُعزى لمتغير المؤهل العلمي ولصالح الدبلوم المتوسط والبيكالوريوس، ولمتغير سنوات الخبرة، وكانت لصالح ذوي الخبرة القصيرة.

وقام الغزني (2008) بدراسة هدفت إلى معرفة دور المدرسة المتوسطة في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلاب، والتعرف إلى الأساليب والطرق التي تستخدمها المدرسة المتوسطة لتحقيق الضبط الاجتماعي، وعلى الصعوبات التي يمكن أن تحد من دور المدرسة المتوسطة وعلى مدى الاختلاف بين وجهات نظر عينة الدراسة باختلاف متغيرات الدراسة (المؤهل العلمي، والخبرة في التعليم)، وتكونت عينة الدراسة من (352) معلماً ومديراً ومرشداً في المملكة العربية السعودية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، ومن أهم نتائج الدراسة: ممارسة المدرسة المتوسطة لدورها في تحقيق الضبط الاجتماعي من خلال غرس روح الانتماء والولاء للوطن، وغرس العقيدة الإسلامية وممارسة قيم المجتمع، وتوضيح مفاهيم وقيم الضبط الاجتماعي، كما توصلت إلى استخدام فرض العقوبات والإرشاد وإبلاغ ولي الأمر، وأسلوب القدوة، والإذاعة المدرسية والإجراءات التأديبية كأساليب للضبط الاجتماعي، كما يوجد صعوبات لممارسة هذه الأساليب، وأظهرت الدراسة وجود فروق تُعزى لمتغير المؤهل العلمي والخبرة ولصالح البيكالوريوس التربوي.

وقام سمرين والقضاة (2010) بدراسة هدفت إلى معرفة

الصحية الفعالة. أظهرت النتائج أنّ مكان الإقامة له تأثير على الحالة الصحية السلبية لدى البالغين الكبار، وكذلك إن البالغين الكبار في المناطق الحضرية أكثر قابلية للإنخراط في الممارسات الصحية الإيجابية أكثر من نظرائهم في المناطق الريفية. وأخيراً أظهرت النتائج أنّ للضبط الاجتماعي والشخصي له آثار مهمة في الحالة الصحية السلبية والضيق النفسي.

ودراسة " الوونن " (Ellonen,2008) التي هدفت الدراسة إلى الكشف عن أهمية الضبط الاجتماعي ضمن بيئة المدرسة لوقاية المراهقين من السلوك المنحرف. وتكونت عينة الدراسة من عينة عنقودية عشوائية لمراهقين فنلنديين تراوحت أعمارهم ما بين (15-16) عاماً من طلبة الصف التاسع الأساسي ومن (55) مدرسة تدرس باللغة الفنلندية. وتم إجراء الدراسة بالاعتماد على الدراسة الفنلندية للانحراف عند الطلبة (FSRD) لعام 2004 وعن طريق توزيع استبانة على الطلبة حول السلوك المنحرف والضبط الاجتماعي، وتم تطبيق تحليلات الانحدار اللوجستي المتعدد المستويات. وأظهرت الدراسة أن الضبط الاجتماعي في المدارس خاصة مجتمعية تساعد في خفض السلوك المنحرف لدى المراهقين.

دراسة " كندكي " (Kindiki,2009) هدفت التعرف إلى أثر الإتصال على ضبط الطلاب في المدارس الثانوية في كينيا، أجريت الدراسة في (8) مدارس ثانوية، وتم استخدام العينة العشوائية الطبقية والعينة العشوائية البسيطة، وتكونت العينة من (200)، حيث تم اختيار (20) طالب و(4) معلمين من كل مدرسة، وتم استخدام أسلوب المقابلة مع (8) مدرّاء مدارس، ومن أهم نتائج الدراسة أنّ الانضباط في الكثير من المدارس في كينيا كان منخفض جداً، وأنه لا يوجد هناك إتصال فعال بين إدارة المدارس والطلاب وأولياء أمورهم، بالإضافة إلى عدم قيام إدارة المدارس بعقد إجتماعات دورية مع الطلاب، وعدم الإستماع لشكاويهم، مع الإفتقار إلى التوجيه والإرشاد وقنوات الإتصال لتوجيه سلوك الطلاب، وعدم قيام مدرّاء المدارس مناقشة الأنظمة والقوانين المدرسية مع الطلاب.

ودراسة " ريج-شيا " (Rich-Shea,2010) التي هدفت النظر إلى علاقة الشراكة التي يتم بناؤها بين ضباط الأمن المدرسي (SRO) والمدارس الثانوية الحكومية في ماساتشوستس الأمريكية كإحدى الإستراتيجيات التي يتم تطبيقها للتحكم في سلوك الطلبة. وتمت دراسة جانبين من هذه العلاقة، الأول: العلاقة بين إدارة المدرسة ومديريات الأمن المحليّة، والثاني: طبيعة العمل المتناقضة بين المؤسستين وأثره على ضبط الطلبة. تكونت عينة الدراسة من (25) مدير مدرسة و(15) ضابط أمن مدرسي (SRO) يمثلون (14) مدرسة لديها ضباط أمن و(11) مدرسة

الأخطاء والمخالفات البسيطة. كما أظهرت النتائج أيضاً بوجود فروق ذات دلالة إحصائية في أساليب الضبط الاجتماعي المتعلقة بالعقوبات بين الذكور والإناث ولصالح الذكور، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة بين أساليب الضبط الاجتماعي في مجال العقوبات والمستوى المادي، بالمقابل أثبتت الدراسة عدم وجود أي فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة بين أساليب الضبط الاجتماعي ومفهوم الذات، وبين مفهوم الذات والمستوى المادي.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

أجرى هارتر (Harter,2000) التي هدفت إلى البحث في متغيرات الضبط الاجتماعي للأنظمة السائدة في المدارس المتوسطة وبرنامج المجتمع للتنبؤ بنتائج التورط في العصابات والانحراف على مستوى المدرسة الثانوية، بالإضافة إلى تأثير عوامل الضبط الاجتماعي على البرامج التي تقدمها هذه المؤسسات، وأجريت الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية في تكساس، وأشتملت على مجموعة من الأنظمة والتي لها تأثير في عضوية الانخراط في الانحرافات والعصابات، وهي(نظام الوحدات الكلي، ويشمل على العدوانية المجتمعية والإهمال، والنظام الاقتصادي الذي يستثني أعداداً كبيرة من السكان المحرومين (الأقل حظاً)، ونظام الوحدات الصغيرة التي تتضمن صفات الشخصية والعلاقات العائلية، والأقران، ونظام الوحدات المتوسطة وتتضمن تطبيق القانون، ومؤسسات تحقيق العدالة عند الأحداث). ولقد أظهرت نتائج الدراسة أنه يجب توجيه جهود الولايات المتحدة إلى مستويات الأنظمة المذكورة سابقاً، وأظهرت أيضاً أنّ الأنظمة المتوسطة أفضل وسائل لتقليل إشترك الشباب في العصابات والانحرافات، والتي أوضحت أنها ذات درجة عالية من الضبط الاجتماعي وتجعلها أكثر تأثيراً من المستويات والأنظمة الأخرى، وقد أظهرت أنّ تأثير الأنظمة المتوسطة ذات تأثيراً في تقليل مشكلة الجريمة عند الأحداث في بعض المدن الأمريكية.

ودراسة " تشيو " (Chiu,2006) التي هدفت الدراسة إلى تقييم العلاقة بين الضبط الاجتماعي (الشعور به) والحالة الصحية الفعالة لدى البالغين في تايوان. تم في هذه الدراسة استخدام نماذج الضبط الاجتماعي والممارسات الصحية ونموذج الضيق النفسي كنماذج مفاهيمية وإرشادية.تكونت عينة الدراسة من (814) مشاركاً من البالغين الذكور والإناث في تايوان. وتم جمع البيانات من خلال الدراسة التي أجريت حول النتائج الصحية (SEBAS) والتي تضمنت الديموغرافيا والضبط الاجتماعي والضبط الشخصي والضيق النفسي والممارسات الصحية والحالة

وعالم الإجرام والسجون. أظهرت الدراسة أن الضبط الاجتماعي الذي يساهم فيه كل من العائلة والمدرسة والمجتمع وتطبيق القانون قد أخذ دوراً هاماً في تشكيل قرار المراهق في الإشتراك في العصابات من عدمه. وأظهرت الدراسة أيضاً أنه بينما كانت عائلة المشتركين هي المحرك الأساسي لدفعهم نحو العصابات، فإن المدرسة أيضاً كانت المكان الذي لم يتم تقديرهم فيه، لأن المعلمين لم يفهمهم بشكل كافٍ، ويدخل المعلمون إلى صفوفهم بدون إعداد حول حقائق التدريس في مناطق العنف، حيث يتعرض الشباب إلى الاكثاب والصدمات.

التعقيب على الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة الحالية:

من حيث هدف الدراسة: تتوّعت أهداف الدراسات السابقة واختلفت مع الدراسة الحالية؛ فمنها ما هدف إلى التعرف إلى أساليب وأنماط الضبط الاجتماعي السائدة في المدارس الثانوية مثل دراسة سمرين والقضاء (2010)، ومنها ما هدف التعرف إلى أساليب الضبط الاجتماعي وعلاقتها بالتماسك الأسري مثل دراسة السالم (2000)، ودور الضبط الاجتماعي في سياق العائلة والمدرسة والمجتمع (مثل دراسة ديلاكروز (2014)، ومنها ما هدف التعرف إلى دور المدرسة المتوسطة في تحقيق الضبط الاجتماعي مثل دراسة العنزي (2008) ودراسة بارتش (2002).

من حيث المنهج المستخدم: اتفقت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من حيث المنهج المستخدم؛ حيث استخدمت المنهج الوصفي التطويري، كما في دراسة الخوالدة والحراشة (2007) وسمرين والقضاء (2010) والسالم (2000) والعنزي (2008) والونن (2008) وسيلر (2013)، في حين استخدمت دراسة كندكي (2009) ودراسة ريج-شيا (2010) أسلوب المقابلات، بينما استخدم ديلاكروز (2014) أسلوب الحالة لدراسة حالة 4 ذكور.

نتائج الدراسة - تتوّعت نتائج الدراسات السابقة واختلفت، فكان من أبرزها:

أن الدين الإسلامي أكثر الضوابط الاجتماعية استخداماً من قبل الأسر، يليه القانون، ثم القيم الاجتماعية، وكلما ارتفع مستوى الضبط الاجتماعي الأسري صاحبه ارتفاع في مستوى التماسك الأسري كما في دراسة السالم (2000).

يتم تحقيق الضبط الاجتماعي في المدرسة المتوسطة بغرس روح الانتماء والولاء وغرس العقيدة الإسلامية وتوضيح مفاهيم وقيم الضبط الاجتماعي، واستخدام أسلوب فرض العقوبات والإرشاد وإبلاغ ولي الأمر كما في دراسة العنزي (2008).

أنه كلما طبقت إدارة المدرسة "سياسة عدم التسامح" من الطلبة، فإن المدرسة ستكون أكثر قابلية لتطبيق نظام الأمن

كمجموعة تحكم ليس فيها ضباط أمن. وتم جمع البيانات من خلال المقابلات مع مدراء المدارس وضباط الأمن المدرسي والتي اشتملت على المواضيع التالية: الخلفيات، ووصف الحالة، والعلاقة بين دوائر الأمن والمدرسة، وعملية وساسة الضبط ودور رجال الأمن والتوقعات. وكشفت الدراسة عن أن المدارس التي تطبق برنامج ضباط الأمن تميل إلى تجريم السلوك المعياري مثل التحدي وإعادة تعريفه على أنه سلوك مضطرب أو سلوك يزعج إدارة المدرسة. وأظهرت الدراسة أيضاً أنه كلما طبقت إدارة المدرسة "سياسة عدم التسامح" مع الطلبة فإن المدرسة ستكون أكثر قابلية لتطبيق نظام الأمن (SRO) واستخدامه من أجل التأسيس لطرق رسمية للضبط الاجتماعي.

دراسة "سيلر" (Sellers, 2013) هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن التوسع في جهود الضبط الاجتماعي في إجراءات المدارس الأمريكية الثانوية والإبتدائية وخصوصاً سياسات عدم التسامح. ويترتب عن هذه السياسات العقوبات الفورية مثل التعليق والطرده والتحويل إلى المحاكم نتيجة هذه المخالفات. تكونت عينة الدراسة من "75" قضية من قضايا الطلاب الذين ارتبطوا بالعنف والممارسات الإجرامية داخل المدارس على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية. وتم جمع البيانات على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال الدراسة المسحية للمدارس حول الجريمة والعنف (SSOCS) التي أجريت من المركز الوطني للبحوث التعليمية (NCES). وأشارت النتائج بأن أغلب القضايا التي تم تقييمها رأت فيها المحاكم أن تطبيق "سياسة عدم التسامح له آثار مفيدة في عملية الضبط الاجتماعي في المدارس، وأظهرت الدراسة كذلك أنه ومع مرور الزمن فإن قرارات مجالس الضبط المدرسي وعمليات إخراج الطلبة من التعليم حدثت بمستويات عالية في حق طلبة الأقليات أو الطلبة الذين يسكنون في مناطق الجرائم. وكشفت الدراسة أيضاً أن معدل استخدام معايير الأمن في المدارس مثل (كاشفات المعادن، والتحكم في الدخول، ورجال الأمن والنظام) التي يوجد فيها نسب قليلة من طلبة الأقليات.

دراسة "ديلاكروز" (Delacruz, 2014) هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور الضبط الاجتماعي في سياق (العائلة، والمدرسة، والمجتمع) الذي أخذ دوراً هاماً في قرار المشتركين للانضمام إلى العصابات خلال سنوات المراهقة. اختبرت هذه الدراسة حياة أربعة ذكور، كانوا أعضاء سابقين في عصابات وأعمارهم فوق الثمانية عشرة عاماً ولديهم سجلات إجرامية حافلة وتاريخ أكاديمي متدن. تم إختيار المشتركين من مركز ستوكتون في كاليفورنيا للتأهيل حيث يخضع المذنبون لعملية تحسين وتطوير لحياتهم عن طريق فك الارتباط مع عصابات الشوارع

والموزعين على (شمال ووسط وجنوب) المملكة والبالغ عددهم (18741) معلماً ومعلمة للعام الدراسي (2015/2016).

عينة الدراسة: تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية العنقودية من مجتمع الدراسة، بحيث تمثل المدارس الثانوية الحكومية في أقاليم الأردن الثلاثة الشمال والوسط والجنوب، وتم اختيار (500) معلماً ومعلمة من معلمي المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية الموزعة على الأقاليم الثلاث في الأردن وفقاً للنسبة المئوية لكل إقليم. كانت العينة في الجنوب تمثلت في (80) معلماً ومعلمة، وعينة الوسط تمثلت في (217) معلماً ومعلمة، وعينة الشمال تمثلت في (203) معلماً ومعلمة وذلك بالرجوع إلى تمثيل عدد المعلمين والمعلمات في كل إقليم من أقاليم المملكة. ويوضح الجدول (1) نسب المعلمين والمعلمات في كل إقليم المتمثلة بالمدارس الثانوية الحكومية والنسبة المئوية لكل منهما.

الجدول (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة على الأقاليم

| رقم | الإقليم | مجموع المعلمين والمعلمات | مجموع الذكور | مجموع الإناث | عدد العينة | النسبة المئوية المئوية |
|-----|--------------|--------------------------|--------------|--------------|------------|------------------------|
| 1 | إقليم الشمال | 7603 | 3482 | 4121 | 203 | 40.5% |
| 2 | إقليم الوسط | 8157 | 3757 | 4400 | 217 | 43.5% |
| 3 | إقليم الجنوب | 2981 | 1259 | 1722 | 80 | 16% |
| 4 | المجموع | 18741 | 8498 | 10243 | 500 | 100% |

المصدر: خلاصة إحصائية صادرة عن وزارة التربية والتعليم في الأردن لعام 2015/2014.

أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير أداة للدراسة بالرجوع للأدب التربوي المتعلق بموضوع الدراسة، وكذلك الاستفادة من استبانات الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الضبط الاجتماعي، لتطوير استبانة الدراسة، ولعل من أهم هذه الدراسات التي تم الاستفادة منها في بناء الاستبانة دراسة (سميرين والقضاء، 2010)، ودراسة (محاسنة، 2006).

أما القسم الثاني من الاستبانة فكان موحداً للمعلمين والمعلمات، وهو القواعد التربوية التي تستخدمها المدرسة الثانوية لتفعيل مفهوم الضبط الاجتماعي من وجهة نظر معلمي ومعلمات المرحلة الثانوية، واشتملت الاستبانة على أربع قواعد تربوية وهي (القواعد القانونية، والقواعد الفكرية، والقواعد الاجتماعية، والقواعد التعليمية)، إذ تضمنت الاستبانة (64) فقرة موزعة على النحو التالي:

واستخدامه من أجل التأسيس لطرق رسمية للضبط الاجتماعي مثل دراسة ريج-شيا (2010). وأشارت النتائج أن أغلب القضايا التي يتم تقييمها رأت فيها المحاكم أن تطبيق سياسة عدم التسامح له آثار مفيدة في عملية الضبط الاجتماعي في المدارس كدراسة سيلر (2013).

أظهرت الدراسة أن الضبط الاجتماعي الذي يساهم في كل من العائلة والمدرسة والمجتمع وتطبيق القانون قد أخذ دوراً هاماً في تشكيل قرار المراهق في الاشتراك في العصابات من عدمه كدراسة ديلاكروز (2014).

ما تميزت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- تطوير الإطار النظري المتعلق بالتعرف إلى القواعد التربوية المقترحة لتفعيل دور المدرسة الثانوية الحكومية في الأردن في عملية الضبط الاجتماعي، بوصفه موضوعاً لم يُنظرُ إليه من قبل؛ حيث أضيفت تبعاً لذلك إلى المكتبة المعرفية.
- لم تجر من قبل دراسة عن قواعد تربوية مقترحة لتفعيل دور المدرسة الثانوية الحكومية في عملية الضبط الاجتماعي.
- اختلف حجم عينة الدراسة عن الدراسات السابقة والوحدات المختارة للدراسة ومدتها الزمنية.
- حددت التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة على نحو مفصل.
- تعرف العديد من الكتب والمراجع العلمية التي تخدم الدراسة الحالية ونثرها.
- تحديد المعالجات الإحصائية المناسبة التي استخدمت في الإجابة عن أسئلة الدراسة، وتحليل البيانات والنتائج.
- الإسهام في تفسير النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية تفسيراً علمياً وموضوعياً.

ما استفاد الباحثين من الدراسات السابقة

- تدعيم إيمان الباحثين بأهمية بحثهم من خلال إدراكها لأهمية الضبط الاجتماعي وخصوصاً في المجال التربوي.
- إثراء معلومات الباحثين والإطلاع على الدراسات والأبحاث المنشورة التي قامت بعمل دراسات لمعرفة أهمية الضبط الاجتماعي وأساليبه ودرجة ممارسته. والإفادة من المنهج المستخدم، وكذلك في بناء أداة البحث.

الطريقة والإجراءات

منهجية الدراسة: تم استخدام منهج البحث المسحي التطويري.

مجتمع الدراسة: اشتمل مجتمع الدراسة على جميع معلمي ومعلمات المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية الرسمية الأردنية

الجدول (2)

توزع فقرات الدراسة على مجالات الدراسة

| القواعد | الفقرات |
|--------------------|-----------------------------|
| القواعد القانونية | اشتملت على 19 فقرة من 1-19 |
| القواعد الفكرية | اشتملت على 13 فقرة من 20-32 |
| القواعد الاجتماعية | اشتملت على 17 فقرة من 33-49 |
| القواعد التعليمية | اشتملت على 14 فقرة من 50-64 |

(50) مُعلماً ومُعلّمة، ومن ثمّ تمّ حساب معامل ارتباط بيرسون بين تقديراتهم في المرتين. وتم أيضاً حساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا، والجدول رقم (3) يبين قيم معاملات (كرونباخ ألفا) لمجالات الاستبانة، وهي قيم تراوحت بين (0.94-0.97) واعتبرت هذه القيم ملائمة لغايات هذه الدراسة.

الجدول (3)

معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) وثبات الإعادة للمجالات والدرجة الكلية

| المجال | ثبات الإعادة | الاتساق الداخلي |
|--------------------|--------------|-----------------|
| القواعد القانونية | 0.95 | 0.94 |
| القواعد الفكرية | 0.92 | 0.93 |
| القواعد الاجتماعية | 0.94 | 0.95 |
| القواعد التعليمية | 0.90 | 0.93 |
| القواعد ككل | 0.93 | 0.97 |

متغيرات الدراسة (المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة والأساليب والمعالجات الإحصائية).

المعالجة الإحصائية:

بعد تطوير الاستبانة والحكم على صدقها وثباتها، تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة، وبعد الانتهاء من عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة عن متغيرات الدراسة، تم ترميزها وإدخالها إلى الحاسب الآلي لاستخراج النتائج الإحصائية، وتم إجراء الأساليب الإحصائية ضمن برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ومن ثم معالجة البيانات التي تم الحصول عليها، وتم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- الإحصاء الوصفي: قامت الباحثة باستخدام التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية.
- معامل (كرونباخ ألفا) قامت الباحثة باستخدام هذا المعامل للتحقق من ثبات أداة القياس المستخدمة.
- تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخدام التحليل العاملي لمعرفة درجة شيوع وتشعب الفقرات

عرض النتائج ومناقشتها:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وهي كما يلي:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما واقع دور المدرسة الثانوية الحكومية في تحقيق عملية الضبط الاجتماعي من وجهة نظر معلمي ومعلمات المدارس الثانوية الحكومية الأردنية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع دور المدرسة الثانوية الحكومية في تحقيق عملية الضبط الاجتماعي من وجهة نظر معلمي ومعلمات المدارس الثانوية الحكومية الأردنية، والجدول (4) يوضح ذلك.

حيث تم استخدام التدرج التالي لأغراض تصنيف المتوسطات الحسابية على أداة الدراسة ومجالاتها وفقراتها، بهدف إصدار الحكم على استجابات معلمي ومعلمات المرحلة الثانوية وفق المعادلة التالية: وبناء على المعادلة $1.33 = (3/1-5)$ وعليه:

- المتوسطات الحسابية من (1-2.33) تقابل درجة تطبيق ضعيفة.
- المتوسطات الحسابية من (2.34-3.67) تقابل درجة تطبيق متوسطة.
- المتوسطات الحسابية من (3.68-5) تقابل درجة تطبيق كبيرة.

مع ملاحظة أنه تم استخدام سلم ليكرت الخماسي (Likert Scale) لتحليل الإجابات، وتحديد قيمة الاستجابة التي تتطابق مع وجهة نظر المُستجيب وفقاً لأوزان الاستبانة، بحيث تأخذ الإجابة عليها (دائماً، غالباً، أحياناً، نادراً، لا يحدث أبداً). وتم اعتماد أوزان للمقياس وعلى التوالي (5، 4، 3، 2، 1).

صدق أداة الدراسة:

باستخدام صدق المحتوى بعرضها بصورتها الأولية على عدد من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص من أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية في الجامعات الرسمية الحكومية والخاصة، والبالغ عددهم (15) محكماً، وطُلب من المحكمين إبداء آرائهم فيها، وقد أجمع المحكمون على صحة عدد كبير من الفقرات، واقترح بعض التعديلات في صياغة بعض الفقرات التي تم تعديلها بالفعل، وحذف الفقرات غير المناسبة لتصبح الاستبانة بصورتها النهائية مكونة من (64) فقرة، وقد أُعتبرت ملاحظات وتعديلات المحكمين التي حصلت على نسبة موافقة (80%) دليلاً على صدق المحتوى للأداة.

ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة، فقد تم التحقق بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار (test-retest) بتطبيق المقياس، وإعادة تطبيقه بعد أسبوعين على مجموعة من خارج عينة الدراسة مكونة من

الجدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع دور المدرسة الثانوية الحكومية في تحقيق عملية الضبط الاجتماعي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

| الرتبة | الرقم | المجال | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة التطبيق |
|--------|-------|--------------------|-----------------|-------------------|--------------|
| 1 | 1 | القواعد القانونية | 4.08 | .61 | كبيرة |
| 2 | 2 | القواعد الفكرية | 4.05 | .62 | كبيرة |
| 3 | 3 | القواعد الاجتماعية | 4.03 | .68 | كبيرة |
| 4 | 4 | القواعد التعليمية | 3.93 | .65 | كبيرة |
| | | القواعد ككل | 4.03 | .58 | كبيرة |

يبين الجدول (4) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.93-4.08)، حيث جاءت القواعد القانونية في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (4.08)، بينما جاءت القواعد التعليمية في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.93)، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.03).

لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات كل فئة من القواعد كلاً على حدة، حيث كانت على النحو التالي:

أولاً: القواعد القانونية

للإجابة عن الفقرات المتعلقة بهذا المجال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالقواعد القانونية كالتالي:

وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

الجدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالقواعد القانونية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

| الرتبة | الرقم | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة التطبيق |
|--------|-------|--|-----------------|-------------------|--------------|
| 1 | 1 | تستخدم المدرسة قانون الانضباط المدرسي من أجل الإصلاح وليس العقاب. | 4.35 | .76 | كبيرة |
| 2 | 9 | تستدعي المدرسة أولياء أمور طلبتها إذا تكررت مخالفاتهم السلوكية. | 4.23 | .88 | كبيرة |
| 3 | 2 | تتدرج المدرسة في تطبيق العقوبات للطلبة إذا تكررت المخالفات. | 4.21 | .69 | كبيرة |
| 4 | 13 | تقوم المدرسة بلفت انتباه الطلبة حين يرتكبون أي مخالفة. | 4.16 | .87 | كبيرة |
| 5 | 7 | توقع المدرسة العقوبات على الطلبة المخالفين سلوكياً كما تحدها تعليمات الانضباط المدرسي. | 4.14 | .84 | كبيرة |
| 6 | 19 | تعزز المدرسة السلوك الجيد للطلبة أمام زملائهم. | 4.13 | .88 | كبيرة |
| 7 | 3 | تستخدم المدرسة الأساليب الوقائية من أجل تعديل السلوكيات المخالفة للطلبة | 4.09 | .88 | كبيرة |
| 8 | 5 | تستخدم المدرسة الوسائل التربوية المختلفة من أجل تعديل السلوكيات بشكل إيجابي ومقبول. | 4.08 | .86 | كبيرة |
| 9 | 18 | تسامح المدرسة طلبتها المخالفين مخالفات بسيطة. | 4.05 | .85 | كبيرة |
| 10 | 4 | تستخدم المدرسة الأساليب العلاجية لتعديل السلوكيات المخالفة للطلبة. | 4.04 | .82 | كبيرة |
| 11 | 8 | تقوم المدرسة بإلغاء أو تخفيض العقوبة إذا أظهر الطلبة سلوكاً إيجابياً. | 4.03 | .82 | كبيرة |
| 12 | 11 | تسعى المدرسة إلى تعزيز السلوكيات الإيجابية مادياً ومعنوياً لدى طلبتها. | 4.02 | .91 | كبيرة |
| 12 | 12 | تعاقب المدرسة الطلبة المخالفين لقيم ومعتقدات المجتمع. | 4.02 | .93 | كبيرة |
| 12 | 16 | تبتعد المدرسة عن معاقبة طلبتها بالضرب والكلام الجارح. | 4.02 | .93 | كبيرة |
| 12 | 17 | تمنح المدرسة طلبتها شهادات تقدير لانضباطهم المدرسي. | 4.02 | .89 | كبيرة |
| 16 | 6 | تقوم المدرسة بتوثيق السلوكيات غير المرغوب فيها للطلبة المخالفين ومدى تكرارها. | 4.00 | .88 | كبيرة |
| 16 | 14 | تقدم المدرسة المكافآت والتشجيع للطلبة المنضبطين. | 4.00 | .91 | كبيرة |
| 18 | 10 | تشكل المدرسة مجلس الضبط للطلبة المخالفين للقيم الإسلامية. | 3.95 | 1.02 | كبيرة |
| 18 | 15 | تعزز المدرسة الطلبة المعترفین بأخطائهم. | 3.95 | .92 | كبيرة |
| | | القواعد القانونية | 4.08 | .61 | كبيرة |

بلغ (3.95). وبلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.08).

ثانياً: القواعد الفكرية

للإجابة عن الفقرات المتعلقة بهذا المجال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالقواعد الفكرية كما يبين الجدول (6):

يبين الجدول (5) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.95-4.35)، حيث جاءت الفقرة رقم (1) التي تنص على "تستخدم المدرسة قانون الانضباط المدرسي من أجل الإصلاح وليس العقاب" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.35)، بينما جاءت الفقرة رقم (15) ونصها "تعزز المدرسة الطلبة المعترفين بأخطائهم" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي

الجدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالقواعد الفكرية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

| الرتبة | الرقم | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة التطبيق |
|--------|-------|---|-----------------|-------------------|--------------|
| 1 | 20 | تسعى المدرسة إلى غرس الإيمان بالله تعالى في نفوس طلبتها. | 4.38 | .80 | كبيرة |
| 2 | 21 | تنمي المدرسة الإيمان بالمثل العليا للأمة العربية. | 4.19 | .82 | كبيرة |
| 3 | 23 | تعلي المدرسة من أهمية العقل ونحث على العمل والعلم والخلق. | 4.14 | .87 | كبيرة |
| 4 | 22 | تحترم المدرسة إنسانية طلبتها وتوقرها. | 4.10 | .84 | كبيرة |
| 4 | 27 | تمنح المدرسة الحرية لطلبها في التعبير عن آرائهم بدون خوف او قلق. | 4.10 | .82 | كبيرة |
| 6 | 24 | تنمي المدرسة لدى طلبتها الوعي بما يجري حولها من تيارات فكرية. | 4.01 | .89 | كبيرة |
| 6 | 30 | تسعى المدرسة إلى محاربة الأفكار الضالة وتشجيع مفاهيم التسامح بين طلبتها. | 4.01 | .84 | كبيرة |
| 8 | 25 | تنوع المدرسة في الأساليب الفكرية لتشجع على التفكير البناء. | 3.99 | .88 | كبيرة |
| 8 | 28 | تنمي المدرسة لدى طلبتها الفكر الواعي ليكون قادراً على التمييز بين الصالح والخاطئ. | 3.99 | .75 | كبيرة |
| 10 | 31 | تشكل المدرسة مناعة فكرية لدى طلبتها حتى لا يكونوا عرضة للانحرافات الفكرية. | 3.98 | .82 | كبيرة |
| 11 | 26 | تنمي المدرسة مبدأ احترام فكر الآخر. | 3.96 | .97 | كبيرة |
| 12 | 29 | تسعى المدرسة إلى تعليم طلبتها القدرة على الربط بين الأفكار بطريقة علمية. | 3.90 | .86 | كبيرة |
| 12 | 32 | ترسخ المدرسة الحوار والنقاش في تعاملها مع طلبتها. | 3.90 | .87 | كبيرة |
| | | القواعد الفكرية ككل | 4.05 | .62 | كبيرة |

(45) ونصها "تحارب المدرسة المفاهيم الخاطئة المتوارثة مثل الثأر والتمايم" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.88). وبلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.03).

رابعاً: القواعد التعليمية

للإجابة عن الفقرات المتعلقة بهذا المجال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالقواعد التعليمية كما يبين الجدول (8):

يبين الجدول (8) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.77-4.16)، إذ جاءت الفقرة رقم (50) التي تنص على "تؤكد المدرسة على مفاهيم وقيم الضبط الاجتماعي من خلال الحصص الدراسية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.16)، بينما جاءت الفقرة رقم (57) ونصها "تعزز المدرسة أهمية تبادل المعرفة والإطلاع على التجارب الدولية الناجحة لتحقيق التعلم" بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.77). وبلغ المتوسط الكلي (3.93).

يبين الجدول (6) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.90-4.38)، حيث جاءت الفقرة رقم (20) التي تنص على "تسعى المدرسة إلى غرس الإيمان بالله تعالى في نفوس طلبتها." في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.38)، بينما جاءت الفقرة رقم (32) ونصها "ترسخ المدرسة الحوار والنقاش في تعاملها مع طلبتها" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.90). وبلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.05).

ثالثاً: القواعد الاجتماعية

للإجابة عن الفقرات المتعلقة بهذا المجال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالقواعد الاجتماعية كما يبين الجدول (7):

يبين الجدول (7) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.88-4.27)، حيث جاءت الفقرة رقم (33) التي تنص على "تسعى المدرسة إلى غرس التعاون بين طلبتها" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.27)، بينما جاءت الفقرة رقم

الجدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالقواعد الاجتماعية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

| الرتبة | الرقم | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة التطبيق |
|--------|-------|--|-----------------|-------------------|--------------|
| 1 | 33 | تسعى المدرسة إلى غرس التعاون بين طلبتها. | 4.27 | .87 | كبيرة |
| 2 | 40 | توجه المدرسة طلبتها للبعد عن ما هو مناف للخلق النبيل بالمظهر والملبس. | 4.11 | .91 | كبيرة |
| 3 | 41 | توعي المدرسة طلبتها للمشكلات الاجتماعية كالعنف المجتمعي والانتماءات العشائرية. | 4.09 | .86 | كبيرة |
| 4 | 47 | ترسخ المدرسة مبدأ أن جميع الطلبة متساوون في الحقوق والواجبات. | 4.08 | .85 | كبيرة |
| 5 | 48 | تعود المدرسة طلبتها على ممارسة العادات الصحيحة في سلوكياتهم. | 4.05 | .93 | كبيرة |
| 6 | 34 | تتقبل المدرسة آراء طلبتها حول القضايا الاجتماعية. | 4.04 | .89 | كبيرة |
| 6 | 36 | تساهم المدرسة في المسابقات الثقافية التي ترسخ مفهوم الضبط الاجتماعي. | 4.04 | .86 | كبيرة |
| 8 | 35 | تتعامل المدرسة مع جميع طلبتها معاملة عادلة دون أي تمييز. | 4.03 | .86 | كبيرة |
| 8 | 39 | تتمى المدرسة المهارات الحياتية لدى طلبتها ليكونوا أعضاء فاعلين في مجتمعهم. | 4.03 | .86 | كبيرة |
| 8 | 42 | تؤكد المدرسة على ضرورة المشاركة الاجتماعية في ضوء النظام والديمقراطية. | 4.03 | .93 | كبيرة |
| 11 | 43 | تعزز المدرسة العادات والتقاليد الإيجابية السائدة في المجتمع. | 4.02 | .82 | كبيرة |
| 12 | 46 | تعزز المدرسة المشاركة الاجتماعية مع المجتمع في القضايا المشتركة. | 3.99 | .91 | كبيرة |
| 13 | 38 | تحافظ المدرسة على التوازن بين القيم الاجتماعية السائدة والانفتاح على العالمية. | 3.98 | .86 | كبيرة |
| 14 | 37 | تعزز المدرسة العلاقة بينها وبين الأسرة. | 3.97 | .87 | كبيرة |
| 15 | 44 | تعديل المدرسة السلوكيات الاجتماعية الخاطئة السائدة في المجتمع. | 3.96 | .88 | كبيرة |
| 15 | 49 | ترسخ المدرسة لدى طلبتها معتقدات صحيحة تضبط سلوكهم. | 3.96 | .95 | كبيرة |
| 17 | 45 | تحارب المدرسة المفاهيم الخاطئة المتوارثة مثل الثأر والتمائم. | 3.88 | .90 | كبيرة |
| | | القواعد الاجتماعية ككل | 4.03 | .68 | كبيرة |

الجدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالقواعد التعليمية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

| الرتبة | الرقم | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة التطبيق |
|--------|-------|--|-----------------|-------------------|--------------|
| 1 | 50 | تؤكد المدرسة على مفاهيم وقيم الضبط الاجتماعي من خلال الحصص الدراسية. | 4.16 | .78 | كبيرة |
| 2 | 61 | تنوع المدرسة في طرق التعلم كالمحاضرة والأسئلة والمناقش | 4.02 | .90 | كبيرة |
| 3 | 59 | تسعى المدرسة إلى تأمين بيئة تعليمية آمنة وسليمة | 4.01 | .88 | كبيرة |
| 4 | 51 | تقدم المدرسة المعلومة لطلبها بأسلوب شيق ومنظم من أجل ان يبقى الطلبة منضبطين | 3.99 | .72 | كبيرة |
| 5 | 60 | تعزز المدرسة مفهوم التناغم الفعال داخل الغرف الصفية | 3.97 | .88 | كبيرة |
| 6 | 63 | تشجع المدرسة طلبتها على البحث العلمي والمشاركة في المسابقات العلمية المحلية والدولية | 3.95 | .89 | كبيرة |
| 6 | 64 | تركز المدرسة في تعليمها على تحقيق مفهوم التعلم المستمر مدى الحياة. | 3.95 | .88 | كبيرة |
| 8 | 53 | تستخدم المدرسة إستراتيجيات التعليم التفاعلي والتعاوني | 3.92 | .84 | كبيرة |
| 8 | 54 | تستخدم المدرسة إستراتيجية العصف الذهني في التعليم لدى طلبتها | 3.92 | .83 | كبيرة |
| 10 | 56 | تهتم المدرسة بالتعليم القائم على حل المشكلات واعطاء الطلبة وقتاً كافياً للتفكير في المشكلة | 3.89 | .80 | كبيرة |
| 11 | 52 | تنظم المدرسة رحلات تعليمية هادفة لتحقيق التعلم | 3.87 | .95 | كبيرة |
| 12 | 55 | تشجع المدرسة على التعليم القائم على التفكير الناقد والإبداعي | 3.86 | .84 | كبيرة |
| 12 | 58 | تؤمن المدرسة مستوى علمي مميز وتوفر فرص تعليمية لجميع الطلبة | 3.86 | .88 | كبيرة |
| 14 | 62 | تستخدم المدرسة إستراتيجية لعب الأدوار في التعليم | 3.84 | .89 | كبيرة |
| 15 | 57 | تعزز المدرسة أهمية تبادل المعرفة والإطلاع على التجارب الدولية الناجحة لتحقيق التعلم | 3.77 | .92 | كبيرة |
| | | القواعد التعليمية ككل | 3.93 | .65 | كبيرة |

مناقشة نتائج السؤال الأول:

العلم والتعليم، وتسليح المواطن بالمعرفة والخبرات والمهارات، وتأهيله لدخول سوق العمل حق لكل مواطن"، وتقوم السياسة التعليمية في الأردن على توفير فرص التعليم الإلزامي والمجاني في مراحل الأساسية ومجانيته في المرحلة الثانوية، وتوفير فرص التعليم العالي، كما بين الجدول (5) أن بعض فقرات مجال القواعد القانونية كانت متفاوتة ما بين الفقرات، فقد جاءت الفقرة رقم (1) التي تنص على "تستخدم المدرسة قانون الإنضباط المدرسي من أجل الإصلاح وليس العقاب بالمرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.35)، وانحراف معياري (0.762)، وبمستوى كبير وقد يرجع ذلك إلى ما تم الإشارة له سابقاً في قانون الإنضباط المدرسي، أن المدرسة تتعدد وظائفها إما إضافة أو تعديل أو حذف سلوكيات معينة، فهي تعمل على إصلاح سلوكيات الطلبة وتطبيق قانون الانضباط عليهم من أجل تعديل السلوكيات وليس تطبيقه من أجل إيقاع العقاب في حد ذاته، فهي تعمل على التدرج في إيقاع العقوبة من تنبيه للطالب على السلوك الخاطيء، إلى الحرمان والزجر بين المعلم والطالب وإذا لم يتعدل سلوكه يتم استدعاء ولي أمر الطالب وتشكيل مجلس الضبط وكل ذلك من أجل إصلاح سلوك الطلبة وتعديلها، وليس هدفها إيقاع العقوبة فقط، كما جاءت الفقرة رقم (15) التي تنص على "تعزز المدرسة الطلبة المعترفین بأخطائهم" بالمرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (3.95)، وانحراف معياري (0.92) وهذا قد يعود إلى عدة أسباب منها أن المعلمين والمعلمات قد لا يكونوا على وعي بأهمية أن يعترف الطلبة بأخطائهم، وأن العادة المتعارف عليها هي تعزيز السلوكيات الإيجابية التي يقوم بها الطلبة، وليس التعزيز على الاعتراف بالخطأ الذي قام به الطالب مع أن الاعتراف بالذنب فضيلة ويجب على المعلمين أن يقوموا على تشجيع الطلبة على قول الحق والاعتراف بذنوبهم، لكن الخوف يأتي من أن الطلبة تصبح عندهم عادات متكررة حيث يقومون على ارتكاب الأخطاء ثم يعترفوا بخطأهم ويعززوا على ذلك فتصبح اللامبالاه في ذلك وعدم الخوف من ارتكاب السلوك الخاطيء لأنه حسب معتقداته سوف يعزز ويكافأ على اعترافه بذنبه، لكن ذلك يعتمد حسب الذنب الذي قام به الطالب فهناك سلوكيات خاطئة صعب أن يعزز عليها الطالب حتى وإن اعترف بذنبه مثل خرق قوانين المدرسة والقيام بتخريب وإيذاء ممتلكاتها، حيث يتم إيقاع العقوبة عليه كالقيام بإصلاحها مثلاً وتحمل تكلفتها، حتى يكون لدية رادع له ولبقية زملائه أن الذي يرتكب مثل هذه الأخطاء ينال العقوبة حتى وإن لم تكن عقوبة جسدية أو لفظية.

أما بالنسبة لمجال القواعد الفكرية كما بينتها نتائج الجدول رقم (6)، فقد جاءت الفقرة رقم (20) التي تنص على "تسعى

أظهرت النتائج الواردة في الجدول (4) أن إجابات أفراد عينة الدراسة على جميع المجالات كانت كبيرة، حيث جاءت القواعد القانونية في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (4.08)، وانحراف معياري (0.609)، وبدرجة كبيرة بينما جاءت القواعد التعليمية في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.93)، وانحراف معياري (0.649)، وبدرجة كبيرة أيضاً وبلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.03) وبدرجة كبيرة، وقد يُعزى ذلك إلى وجود نوع من الرضا لدى معلمي ومعلمات المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية الأردنية عن الدور الذي تقوم به المدرسة الثانوية في تطبيق مفهوم الضبط الاجتماعي بجميع أنواعه وأشكاله وأساليبه سواء من خلال القانون والعقوبات، أو الإصلاح وتعديل السلوكيات من خلال تنمية الوازع الداخلي والضمير لدى طلبتها، أو من خلال الأساليب الاجتماعية وتطبيق قيم المجتمع وعاداته وتقاليده واستخدام الأساليب التعليمية المتنوعة لترسيخ مفهوم الضبط الاجتماعي من خلال التعليم والحصص الدراسية والأساليب التعليمية المتنوعة والأنشطة المدرسية المختلفة، حيث يُدرك المعلمون والمعلمات من خلال وجودهم في المدارس وتعتبر الأردن من الدول الرائدة في مجال توفير الحق في التعليم والتعلم لأبنائها، فهي مضمونة في الدستور والقوانين الأردنية المختلفة، كما يؤكد مفهوم الضبط في المدارس الأردنية من خلال قانون الانضباط المدرسي والمعمول به منذ وجود وزارة التربية والتعليم، والذي تنص فقراته على ضرورة الالتزام بالقوانين والتعليمات المدرسية التي تعمل على الحفاظ على الضبط داخل المدرسة، وذلك من خلال استخدام الأساليب الوقائية والعلاجية لتعديل سلوك الطلبة بشكل إيجابي ومقبول لجميع الطلبة من خلال الوسائل التربوية المختلفة، وتوثيق السلوكيات غير المرغوب فيها للطلاب المخالف ومدى تكرارها والمبلغ عنها من قبل مربي الصف والمرشد التربوي في سجل يُحتفظ به لدى مدير المدرسة، والتي يكون ولي الامر مبلغاً عنها خطياً، وكل هذه الوسائل الانضباطية والمطبقة داخل المدرسة تعمل للحد من الوقوع في السلوكيات الخاطئة لدى الطلبة، كما تعمل على الحفاظ على الانضباط وتعديل سلوكيات الطلبة، وهذا كله يتم لأن أبناء اليوم هم جيل المستقبل ويقع عليهم مسؤولية كبيرة في الحفاظ على ممتلكات وطنهم والولاء والانتماء له، حتى يكونوا بناء وحماة ويجاري بهم الأمم من خلال التطور والتسلح بالعلم والأخلاق، وتحقيق الضبط بنوعية الداخلي والخارجي وتعديل السلوكيات الخاطئة، وتعزيز السلوكيات الإيجابية وهذا لا يتم إلا من خلال مؤسسات تربوية وتنشئة اجتماعية سليمة، وتجسد ذلك في الدعوات الملكية من قبل جلالة الملك عبدالله الثاني بقوله: "إن

والحرام ويجعله عادةً دائمة في سلوكاته وتصرفاته ولا يخرج عنها خوفاً من الله تعالى وعقابه قبل خوفه من نظرة وعقاب المجتمع، يكمل هذا الدور الذي بدأت به الأسره المدرسة حيث تقوم بالتأكيد على هذه القيم وتوضيها من خلال المعلم والمعلمة القدوة في تصرفاتهم وأفعالهم فلا يقوم المعلم بنهي طلبته عن التدخين وهو يدخل أمامهم وهكذا، وغيرها من السلوكيات الخاطئة التي يقوم بها المعلمون من غير وعي لخطورتها، ويتم الضبط داخل المدرسة وخارجها بالتركيز على غرس الإيمان في نفوس طلبتهم، كما جاءت الفقرة رقم (32) في القواعد الفكرية والتي نصت على: "ترسخ المدرسة الحوار والنقاش في تعاملها مع طلبتها" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.90)، وانحراف معياري (0.87)، وبمستوى كبير وقد يرجع هذا لعدة أسباب من أهمها، أن المعلمين والمعلمات على الأغلب يملكون لغة الأنا وأنهم هم الذين يملكون المعرفة والعلم فقط في حكم خبرتهم وشهاداتهم وعلمهم، وأنه إذا أعطى مجالاً للطالب في فتح باب للنقاش والحوار فإن ذلك استهانته بمعرفته وعلمه، وعدم قدرته على إيصال المعلومة للطلبة وحسب اعتقاده أنه يكون محط سخريّة بين الطلبة بأنه لا يعرف أو يعلم ما يعطي لهم، ويؤدي ذلك إلى زعزعة احترام المعلم في نفوس طلبته حسب معتقداته، وقد يعود ذلك أيضاً إلى سبب آخر وهو أن التعليم مهما تطور وتغيرت الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية يطلق عليه صفة التلقين أي أن المعلم يعمل على تلقين العلم واستخدام أساليب قديمة كالحفظ والتكرار، وهذا يقتل الإبداع ولا يفتح المجال أمام الطلبة للتعبير عن آرائهم بحرية وبيقوا مقموعين، وعلى الجانب الآخر قد يعتقد المعلمون أن الطلبة إذا أعطوا المجال للتعبير عن آرائهم قد يكون هذا سبب في شيوع الفوضى ويصبح غير قادر على ضبط الطلبة داخل الغرفة الصفية بحجة أن الطلبة "لا يعطون وجه" ويجب أن يكون هناك هالة الخوف من المعلم واحترامه وعدم الخروج عن مسار معين داخل الحصة الدراسية.

وأما بالنسبة للمجال الثالث وهو القواعد الاجتماعية فقد جاءت الفقرة رقم (33) التي تنص على "تسعى المدرسة إلى غرس التعاون بين طلبتها"، في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.27)، وانحراف معياري (0.867)، وبمستوى كبير، ويعود ذلك إلى أن غرس مفهوم التعاون من السلوكيات التي دعا إليها الدين الإسلامي، وبالتعاون يقوي الأمه وتنمو صفات إيجابية لدى الأفراد، والتعاون من العمليات الاجتماعية المجمعّة التي تعمل على تجميع الأفراد نحو تحقيق هدف وغاية معينة، وأيضاً يعتبر من أهم عمليات التفاعل الاجتماعي وهو يتخلل جميع أشكال الحياة الاجتماعية، ولا تقوم هذه الحياة بدونها فهو ضرورة لها وهو

المدرسة إلى غرس الإيمان بالله تعالى في نفوس طلبتها" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.38)، وانحراف معياري (0.80) ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها أن الدين الإسلامي هو القاعدة الأساسية الفكرية العامة، والركيزة الأولى للانطلاق إلى باقي القواعد الأخرى، ويعتمد الأساس السليم في أي مؤسسة سواء أكانت تربوية أم اجتماعية أم اقتصادية، لأن تعميق الإيمان في نفوس الطلبة وتنمية الضمير الدائم والرقيب الداخلي لهم هو أهم هدف؛ لأن من خلاله تتحقق باقي الأهداف؛ لأن الدين الإسلامي وتعزيز الإيمان في النفوس هو المصدر الأول لجميع الضوابط الاجتماعية، وفيه تتبثق جميع الآداب والأخلاق، وعن طريق غرس الإيمان في نفوس الطلبة يكتسب الطلبة السلوكيات السليمة والصحيحة التي إن إتبعها نال رضا الله في الآخرة، ورضا المجتمع عنه في الدنيا، لذلك يُعتبر الدين الإسلامي هو أساس القيم ومصدر التشريع وتعتبر تعاليمه بحد ذاتها قواعد للتربية التي تتبثق منها العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية، لأن التشريع الإسلامي يستمد سلطته من الله سبحانه وتعالى ويتميز بخصائص مميزة وفريدة عن تلك الضوابط التي توجد في القوانين الوضعية، فالدين الإسلامي يفرض ضوابطه من خلال الضمير والوازع الداخلي للنفس، وتكون موجهة للأفراد في كافة تصرفاتهم وأفعالهم، ويُعد غرس الإيمان في نفوس الطلبة أهم وأقوى وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي، بما له من وظائف في حياتهم المستقبلية على الصعيدين الشخصي والاجتماعي، من خلال الحفاظ على استقرار كافة الأنظمة الاجتماعية؛ لأن الدين الإسلامي نظام اجتماعي ونظام حياة متكامل ترتضيه كل جماعة، وذو أهمية لتهديب النفوس، ومن خلاله يتم معرفة الحقوق والواجبات وتحقيق العدالة الاجتماعية، فقد اشتمل القرآن الكريم على الأصول العامة والقواعد الكلية كضوابط منظمة لشؤون المجتمعات كافة، وهذه القواعد ثابتة؛ لأن مصدرها واحد من عند الله تعالى، وليس من وضع البشر، ولم تختص به طائفة معينة عن غيرها، بل جاءت لكافة البشر، ويتميز الدين الإسلامي بالمرونة والقابلية للتطور والتوافق، فيلتزم الإنسان بالضوابط والقواعد السلوكية السليمة خوفاً من عقاب الله في الآخرة وهذا بحد ذاته أداة ضبط اجتماعي للسلوك لدى الأفراد بشكل خاص وللمجتمع كافة بشكل عام، لذلك تقع على عاتق المعلمين والمعلمات مسؤولية ترسيخ قيم الدين الإسلامي في نفوس طلبتهم وجعل الدين الإسلامي والإيمان في نفوسهم هو الدافع الأول والمحرك لهم عند قيامهم بعمل لا أخلاقي أو منافٍ للقيم الإسلامية المتعارف عليها والمنصوص عليها من عند الله تعالى، وهذا لا يتم إلا بتضافر الجهود ما بين الأسرة والمدرسة والمجتمع فالتأثير عندما ينشأ منذ صغره على معرفة الحلال

وكل هذا يندرج تحت مفهوم المنهاج الخفي الذي يرسخ مفاهيم سليمة إذا استخدم بطرق سليمة. كما جاءت الفقرة رقم (57) والتي تنص على "تعزز المدرسة أهمية تبادل المعرفة والإطلاع على التجارب الدولية الناجحة لتحقيق التعلم " بالمرتبة الأخيرة، ويمتوسط حسابي بلغ (3.77)، وانحراف معياري بلغ (0.92). ويرجع ذلك إلى عدة مبررات من أهمها على سبيل الذكر لا الحصر ضعف الإمكانيات المادية والاقتصادية لمعظم الدول، وعدم قدرتها على مجاراة ونقل تجارب دول أخرى، وعدم جاهزية المدارس الأردنية من بنى تحتية وقاعدة تكنولوجية عريضة للمساعدة على نقل التجارب الدولية فيوجد مدارس مستأجرة وتتعدم فيها الإمكانيات، والبنى التحتية الأساسية المفترض توفرها في أي مدرسة آمنة وطبيعية، بالإضافة إلى اختلاف البيئات والعادات والتقاليد الاجتماعية التي يصعب نقل تجربة دول وخاصة الدول الغربية الأجنبية التي تختلف بينتها وعاداتها عن العادات العربية، لكن حسب وجهة نظر الباحثة هذا لا يمنع الأخذ بما عندهم من تجارب ناجحة وملاءمتها لطبيعة التعليم في المدارس الأردنية.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والذي نص على: 'ما القواعد التربوية المقترحة لتفعيل دور المدرسة الثانوية الحكومية في الأردن في عملية الضبط الاجتماعي لدى الطلبة من وجهة نظر معلمي ومعلمات المرحلة الثانوية الحكومية في الأردن؟'

تم اقتراح القواعد التربوية لتفعيل مفهوم الضبط الاجتماعي في المدارس الثانوية الحكومية في الأردن، بناء على إجابات أفراد عينة الدراسة على واقع تطبيق مفهوم الضبط الاجتماعي داخل المدارس الأردنية الثانوية من وجهة نظر معلمي ومعلمات المرحلة الثانوية، وللتأكد من مدى دقة اختيار هذه الأسس تم إجراء التحليل العاملي بطريقة المكونات الرئيسية (Principal Component Analysis) لبحث العوامل المسؤولة عن الأداء على أداة الدراسة، ولقد أظهرت نتائج التحليل العاملي وجود عامل (11) كان قيم الجذور الكامنة لها أكبر من الواحد الصحيح، وبيين الجدول (9) قيم الجذور الكامنة ونسبه التباين المفسر ونسبه التباين التراكمي للعوامل

يلاحظ من الجدول (9) أنّ (11) عامل كانت قيم الجذر الكامن لها ذات دلالة (أكبر من واحد صحيح)، كما يلاحظ أنّ قيمة الجذر الكامن للعامل الأول (28.438) وأنّ نسبه التباين المفسر للعامل الأول تساوي (44.435%) ويلاحظ من الجدول أنّ نسبه الجذر الكامن للعامل الأول إلى العامل الثاني أكبر من (2)، وهذا مؤشر على أنّ القياس يقيس بعداً واحداً والجدول (10) بين قيم تشعب الفقرات على العوامل.

ضروري لبقاء الجماعة وتقدمها وتحضرها، ويمكن القول أنّ أغلب صور التفاعل التي تتم خلال الحياة اليومية هي نشاط تعاوني؛ لأن الإنسان لا يعيش مستقلاً عن الآخرين أو بمعزل عنهم، فجميع الناس يعتمدون على بعضهم بعضاً في إشباع حاجاتهم الأمر الذي ينتج عنه نظام تقسيم العمل، وكذلك الحال بالنسبة للحياة المدرسية، فكل شخص يقع تحت دائرة التعليم والعملية التعليمية كالمدير والمعلم والطالب، كلاً منهم يؤدي دورة بطريقة تعاونية تعمل على تكامل العملية التعليمية، ويقع على المعلمين ترسيخ هذا المفهوم في نفوس طلبتهم من خلال الأنشطة وواقع التطبيق العملي لمفهوم التعاون كالعامل ضمن مجموعات والمساعدة في تنظيف ساحات المدرسة، وغيرها من الأعمال والأنشطة التي ترسخ مفهوم التعاون وتشجع عليه، ولأن التعاون شرطاً أساسياً لنجاح العمل المدرسي كالتعاون بين الطلبة والإداريين والمعلمين، فالخطة الدراسية لا يمكن تحقيقها إلا إذا تقبل الطلبة بصدق ربح بعض القيود، وإقرار النظام وتعاونوا في ذلك مع مدرسيهم وزملائهم، ويتعلم الطلبة هذا الدرس مبكراً وهو طفل ويتعلمه وهو في مختلف مراحل التعليم ويكتشف أنّ الآخرين لهم حقوق ينبغي العمل بها، إذا أراد أن يحترم الآخرون حقوقه، وسيجد الطلبة بأنفسهم أنّ التعاون شيء جميل يدعم ذاتية الفرد، ويؤكد إحساسه بقيمته، وإذا سلكت المدرسة ما هو مرسوم لها كبيئة تربوية مصفاة استطاعت أن تؤدي رسالتها في هذا العمل، وبالتالي يصبح الطلبة عنصراً إيجابياً بتعلمهم واقتناعهم بصفة التعاون وأثرها الإيجابي على المؤسسة فتساهم في ضبطهم وامتثالهم، من أجل ذلك ونظراً لأهمية التعاون قد يولي المعلمون اهتماماً كبيراً لغرسه في نفوس طلبتهم. أما الفقرة رقم (45) التي تنص على: "تحارب المدرسة المفاهيم الخاطئة المتوارثة مثل الثأر والتمائم" بالمرتبة الأخيرة وبتوسط حسابي بلغ (3.88)، وانحراف معياري (0.90).

أما بالنسبة لآخر مجال وهي القواعد التعليمية فقد جاءت الفقرة رقم (50) التي تنص على: "تؤكد المدرسة على مفاهيم وقيم الضبط الاجتماعي من خلال الحصص الدراسية"، وذلك لأن الحصص الدراسية هي الواقع العملي التطبيقي بالنسبة للمعلم والذي من خلاله يتم إدخال مفهوم الضبط من خلال ضبط الغرفة الصفية، والتنبيه لسلوكيات الطلبة وتصرفاتهم داخل الحصة الدراسية، لأنها من المفترض على المعلم أن يكون مراقباً ناجحاً بامتياز، ومتابعاً للتفاصيل الدقيقة داخل الغرفة الصفية، والمعلم الناجح قد يعمل على تعديل هذا السلوك أيضاً من خلال الحصة الدراسية كجلب الأمثلة والقصص،

الجدول (9)

الجذور الكامنة ونسبة التباين المفسر للعوامل على المقياس

| العامل | الجذر الكامن | نسبة التباين المفسر | نسبة التباين التراكمية |
|--------|--------------|---------------------|------------------------|
| 1 | 28.438 | 44.435 | 44.435 |
| 2 | 3.098 | 4.841 | 49.275 |
| 3 | 2.663 | 4.161 | 53.436 |
| 4 | 1.887 | 2.948 | 56.384 |
| 5 | 1.697 | 2.652 | 59.036 |
| 6 | 1.639 | 2.561 | 61.597 |
| 7 | 1.409 | 2.202 | 63.799 |
| 8 | 1.250 | 1.953 | 65.752 |
| 9 | 1.159 | 1.811 | 67.563 |
| 10 | 1.084 | 1.694 | 69.257 |
| 11 | 1.018 | 1.591 | 70.848 |
| 12 | 926. | 1.446 | 72.294 |
| 13 | 917. | 1.433 | 73.728 |
| 14 | 868. | 1.356 | 75.084 |
| 15 | 860. | 1.344 | 76.428 |
| 16 | 774. | 1.210 | 77.638 |
| 17 | 757. | 1.183 | 78.821 |
| 18 | 696. | 1.088 | 79.909 |
| 19 | 673. | 1.051 | 80.960 |
| 20 | 642. | 1.003 | 81.963 |
| 21 | 622. | 972. | 82.935 |
| 22 | 591. | 923. | 83.859 |
| 23 | 548. | 857. | 84.716 |
| 24 | 517. | 808. | 85.524 |
| 25 | 496. | 776. | 86.300 |
| 26 | 473. | 738. | 87.038 |
| 27 | 448. | 700. | 87.738 |
| 28 | 433. | 676. | 88.415 |
| 29 | 414. | 647. | 89.062 |
| 30 | 394. | 615. | 89.677 |
| 31 | 383. | 598. | 90.275 |
| 32 | 360. | 563. | 90.839 |
| 33 | 345. | 538. | 91.377 |
| 34 | 340. | 531. | 91.908 |
| 35 | 317. | 495. | 92.403 |
| 36 | 310. | 484. | 92.887 |
| 37 | 290. | 453. | 93.340 |
| 38 | 283. | 442. | 93.782 |
| 39 | 271. | 423. | 94.205 |
| 40 | 258. | 403. | 94.608 |
| 41 | 242. | 378. | 94.986 |
| 42 | 238. | 372. | 95.358 |
| 43 | 218. | 341. | 95.699 |
| 44 | 211. | 329. | 96.028 |
| 45 | 209. | 327. | 96.354 |
| 46 | 203. | 317. | 96.671 |
| 47 | 189. | 296. | 96.967 |

| العامل | الجذر الكامن | نسبة التباين المفسر | نسبة التباين التراكمية |
|--------|--------------|---------------------|------------------------|
| 48 | 182. | 284. | 97.252 |
| 49 | 171. | 267. | 97.519 |
| 50 | 164. | 256. | 97.774 |
| 51 | 161. | 252. | 98.027 |
| 52 | 150. | 234. | 98.261 |
| 53 | 131. | 204. | 98.465 |
| 54 | 126. | 197. | 98.662 |
| 55 | 118. | 185. | 98.846 |
| 56 | 106. | 166. | 99.013 |
| 57 | 104. | 162. | 99.175 |
| 58 | 097. | 151. | 99.326 |
| 59 | 093. | 146. | 99.472 |
| 60 | 085. | 133. | 99.605 |
| 61 | 077. | 120. | 99.725 |
| 62 | 062. | 097. | 99.821 |
| 63 | 061. | 095. | 99.916 |
| 64 | 054. | 084. | 100.000 |

Extraction Method: Principal Component Analysis.

الجدول (10):
قيم تشبع الفقرات على العوامل

| العامل | | | | | | | | | | | |
|--------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|------|-------|------|-----|
| 11 | 10 | 9 | 8 | 7 | 6 | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 | |
| 031.- | 052.- | 166. | 368. | 050.- | 215. | 196.- | 365. | 044. | 364. | 473. | Q1 |
| 087. | 004.- | 001. | 105. | 165.- | 255. | 254.- | 031.- | 298. | 194. | 590. | Q2 |
| 091.- | 320. | 113.- | 307. | 029. | 161. | 212.- | 199. | 201. | 246. | 605. | Q3 |
| 199.- | 305. | 002. | 023.- | 054.- | 221. | 008. | 025.- | 195. | 262. | 632. | Q4 |
| 068.- | 290. | 023. | 040. | 057. | 251. | 141.- | 069.- | 181. | 246. | 648. | Q5 |
| 023.- | 267. | 012. | 118.- | 148.- | 122. | 007. | 164.- | 129. | 264. | 612. | Q6 |
| 033. | 028. | 127.- | 024. | 109.- | 205. | 177.- | 023. | 225. | 116. | 656. | Q7 |
| 092.- | 129.- | 345.- | 022.- | 021.- | 003. | 038.- | 013. | 180. | 216. | 653. | Q8 |
| 041.- | 015.- | 143.- | 283.- | 133.- | 056. | 173.- | 127. | 185. | 125. | 684. | Q9 |
| 267. | 173.- | 205.- | 023. | 113. | 007.- | 113. | 072. | 101. | 333. | 578. | Q10 |
| 195. | 025. | 041. | 116.- | 008.- | 066.- | 005.- | 144.- | 208. | 298. | 682. | Q11 |
| 261. | 024.- | 032.- | 089.- | 050. | 080.- | 028. | 244.- | 119. | 407. | 628. | Q12 |
| 164. | 008. | 086. | 337.- | 101.- | 029. | 099.- | 253.- | 254. | 239. | 591. | Q13 |
| 177. | 133.- | 012. | 117. | 177. | 105.- | 041.- | 199.- | 139. | 295. | 632. | Q14 |
| 010. | 184.- | 056. | 076.- | 183. | 203.- | 060.- | 130.- | 096. | 432. | 630. | Q15 |
| 134.- | 020.- | 000. | 046. | 208. | 241.- | 058. | 053.- | 174. | 320. | 622. | Q16 |
| 170.- | 175.- | 018. | 000. | 158. | 246.- | 092. | 006. | 057. | 389. | 611. | Q17 |
| 306.- | 052. | 009. | 065.- | 203. | 308.- | 252. | 007.- | 165. | 190. | 562. | Q18 |
| 291.- | 047.- | 107. | 046. | 158. | 153.- | 208. | 043. | 195. | 202. | 663. | Q19 |
| 039.- | 223.- | 178. | 003. | 243.- | 201. | 142. | 171. | 132. | 071.- | 617. | Q20 |
| 031.- | 192.- | 121. | 179.- | 279.- | 146. | 113. | 198. | 191. | 134.- | 702. | Q21 |
| 004.- | 148.- | 008.- | 099. | 272.- | 007. | 227. | 296. | 177. | 056.- | 670. | Q22 |
| 040.- | 177.- | 036. | 025. | 186.- | 137. | 284. | 204. | 130. | 072.- | 692. | Q23 |
| 153. | 009.- | 123.- | 048. | 062.- | 202.- | 437. | 251. | 027. | 047. | 662. | Q24 |

| العامل | | | | | | | | | | | |
|--------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|------|-----|
| 11 | 10 | 9 | 8 | 7 | 6 | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 | |
| 150. | 085. | 103.- | 192. | 130.- | 112.- | 350. | 239. | 018. | 048.- | 721. | Q25 |
| 133. | 204. | 041.- | 003.- | 089.- | 192.- | 186. | 273. | 070. | 014. | 744. | Q26 |
| 117.- | 272. | 158. | 092.- | 241. | 008.- | 149. | 307. | 317.- | 002.- | 548. | Q27 |
| 073.- | 135.- | 006.- | 047. | 296. | 339. | 185. | 042. | 085.- | 139.- | 612. | Q28 |
| 044.- | 026.- | 018. | 051. | 296. | 308. | 083. | 035. | 191.- | 097.- | 680. | Q29 |
| 059. | 142. | 007.- | 269.- | 155. | 323. | 224. | 113.- | 017. | 226.- | 660. | Q30 |
| 135. | 062. | 010.- | 101.- | 237. | 291. | 350. | 165.- | 016.- | 098.- | 617. | Q31 |
| 104. | 050. | 001.- | 002.- | 247. | 300. | 232. | 083.- | 039.- | 133.- | 665. | Q32 |
| 169. | 159. | 158. | 187.- | 062. | 132.- | 254.- | 277. | 080.- | 180.- | 657. | Q33 |
| 317. | 081. | 045. | 110.- | 175. | 172.- | 236.- | 314. | 074.- | 133.- | 667. | Q34 |
| 119. | 046. | 083.- | 023.- | 161. | 145.- | 120.- | 289. | 048.- | 292.- | 710. | Q35 |
| 074. | 070.- | 140.- | 107.- | 190. | 114. | 220.- | 233. | 016.- | 193.- | 724. | Q36 |
| 072.- | 264.- | 198.- | 104.- | 173. | 068. | 197.- | 054. | 053.- | 204.- | 717. | Q37 |
| 045.- | 182.- | 198.- | 016. | 165. | 038. | 201.- | 046. | 059.- | 174.- | 705. | Q38 |
| 154.- | 030. | 145.- | 020. | 123. | 060.- | 223.- | 045. | 019. | 200.- | 753. | Q39 |
| 106.- | 007. | 050.- | 119.- | 044.- | 162.- | 080.- | 010.- | 150. | 258.- | 770. | Q40 |
| 011.- | 143.- | 170. | 066.- | 006. | 039.- | 138.- | 080.- | 126. | 334.- | 665. | Q41 |
| 003. | 076. | 141. | 111.- | 140.- | 157.- | 031.- | 000. | 156. | 132.- | 777. | Q42 |
| 137.- | 039. | 186. | 071. | 077.- | 077.- | 106. | 092.- | 229. | 325.- | 717. | Q43 |
| 033.- | 150. | 136. | 021. | 020. | 150.- | 023. | 136.- | 119. | 230.- | 758. | Q44 |
| 098. | 041. | 195. | 031. | 064.- | 099.- | 018. | 205.- | 112. | 377.- | 665. | Q45 |
| 035. | 020. | 054. | 201. | 079. | 181.- | 009.- | 265.- | 080. | 234.- | 681. | Q46 |
| 064. | 081. | 027.- | 330. | 027. | 125.- | 063.- | 151.- | 231. | 402.- | 642. | Q47 |
| 034.- | 017.- | 068.- | 143. | 029.- | 119.- | 154.- | 177.- | 232. | 398.- | 717. | Q48 |
| 054.- | 065.- | 067.- | 185. | 042.- | 012. | 077.- | 150.- | 223. | 329.- | 711. | Q49 |
| 159.- | 052.- | 383. | 116.- | 049. | 014.- | 244.- | 135. | 163.- | 140. | 617. | Q50 |
| 025.- | 237.- | 234. | 029. | 020.- | 217. | 078.- | 142.- | 137.- | 090. | 649. | Q51 |
| 024. | 054.- | 044. | 009. | 047.- | 082.- | 158.- | 128. | 333.- | 236. | 633. | Q52 |
| 042. | 007. | 028. | 148. | 076.- | 103. | 051.- | 115. | 334.- | 134. | 713. | Q53 |
| 101. | 002.- | 191. | 109. | 171.- | 129.- | 070.- | 059. | 374.- | 163. | 627. | Q54 |
| 048. | 028.- | 178. | 102. | 019. | 028.- | 056. | 054.- | 391.- | 128. | 701. | Q55 |
| 026.- | 029.- | 062. | 058.- | 028.- | 043.- | 065. | 099.- | 352.- | 036. | 716. | Q56 |
| 142. | 004. | 078. | 198. | 023.- | 012. | 016. | 377.- | 300.- | 082. | 640. | Q57 |
| 007. | 026.- | 029.- | 273. | 053.- | 094. | 011.- | 269.- | 344.- | 002. | 636. | Q58 |
| 055.- | 011. | 033.- | 190.- | 222.- | 080. | 045. | 142.- | 143.- | 052.- | 741. | Q59 |
| 089.- | 022.- | 005. | 139.- | 151.- | 060.- | 059.- | 063.- | 296.- | 023.- | 733. | Q60 |
| 218.- | 018. | 166.- | 154.- | 136.- | 005.- | 045.- | 148.- | 332.- | 040.- | 697. | Q61 |
| 105.- | 091. | 244.- | 010. | 081.- | 142.- | 041.- | 017.- | 457.- | 021. | 669. | Q62 |
| 048.- | 014. | 280.- | 030. | 219.- | 039.- | 001. | 086.- | 252.- | 044. | 698. | Q63 |
| 013. | 087. | 192.- | 062.- | 216.- | 037.- | 127. | 152.- | 323.- | 020.- | 663. | Q64 |

Extraction Method: Principal Component Analysis.

a 11 components extracted.

تعاملها مع طلبتها" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.90). بينما بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.05). أما المجال الثالث وهو القواعد الإجتماعية فقد جاءت الفقرة رقم (33) التي تنص على "تسعى المدرسة إلى غرس التعاون بين طلبتها" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.27)، بينما جاءت الفقرة رقم (45) التي تنص على " تحارب المدرسة المفاهيم الخاطئة المتوارثة مثل الثأر والتمايم" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.88). بينما بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.03) أما بالنسبة للمجال الرابع وهو القواعد التعليمية فقد جاءت الفقرة رقم (50) والتي تنص على " تؤكد المدرسة على مفاهيم وقيم الضبط الاجتماعي من خلال الحصص الدراسية" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.16)، بينما جاءت الفقرة رقم (57) والتي نصت على "تعزز المدرسة أهمية تبادل المعرفة والاطلاع على التجارب الدولية الناجحة لتحقيق التعلم " بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.77). وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (3.93). ولقد أشارت النتائج في الجدول رقم (19)، بناءً على نتائج التحليل العاملي ل فقرات مجالات القواعد التربوية المقترحة، إلى أنّ (14) فقرة تشبعت على العامل الأول، و(11) فقرة تشبعت على العامل الثاني، و(6) فقرات تشبعت على العامل الثالث، و(8) فقرات تشبعت على العامل الرابع، و(5) فقرات تشبعت على العامل الخامس، و(4) فقرات تشبعت على العامل السادس، و(6) فقرات تشبعت على العامل السابع، و(4) فقرات تشبعت على العامل الثامن، و(3) فقرات تشبعت على العامل التاسع، و فقرتان تشبعتا على العامل العاشر، و فقرة واحدة تشبعت على العامل الحادي عشر، وتم اعتماد درجة التشعب (0.30) فأكثر للحكم على تشعب الفقرة بالعامل الأول. وبهذا تشكل الفقرات القواعد التربوية المقترحة لتفعيل مفهوم الضبط الاجتماعي في المدارس الثانوية الحكومية في الأردن من وجهة نظر معلمي ومعلمات المرحلة الثانوية. إنّ ما توصلت إليه نتائج الدراسة من قواعد تربوية مقترحة لتفعيل مفهوم الضبط الاجتماعي في المدارس الثانوية الحكومية في الأردن، من وجهة نظر معلمي ومعلمات المرحلة الثانوية، يتفق مع ما ينادي به علماء التربية والاجتماع والدين، سواء أكان من يعمل في وزارة التربية مشرفاً تربوياً، أو مرشداً، أو موجهاً. وانتهاءً بموقع المعلم والمدير داخل المدرسة في الواقع العملي والميداني، للحفاظ على الانضباط العام وتحقيق الضبط الاجتماعي داخل المدرسة وخارجها، من خلال تعديل السلوكيات السلبية وتعزيز السلوكيات الإيجابية، لتشكيل شخصية سوية متكاملة من كافة جوانبها، لأن أطفال اليوم هم بُناة المستقبل ويقع عليهم الدور الأكبر للنهوض والارتقاء والوصول إلى القمة بأخلاقها التي تضاهي بها كافة

يلاحظ من الجدول (10) أنّ (14) فقرة تشبعت على العامل الأول، و(11) فقرة تشبعت على العامل الثاني، و(6) فقرات تشبعت على العامل الثالث، و(8) فقرات تشبعت على العامل الرابع، و(5) فقرات تشبعت على العامل الخامس، و(4) فقرات تشبعت على العامل السادس، و(6) فقرات تشبعت على العامل السابع، و(4) فقرات تشبعت على العامل الثامن، و(3) فقرات تشبعت على العامل التاسع، و فقرتان تشبعتا على العامل العاشر، و فقرة واحدة تشبعت على العامل الحادي عشر، وتم اعتماد درجة التشعب (0.30) فأكثر للحكم على تشعب الفقرة بالعامل الأول.

وأما بالنسبة لمناقشة نتائج السؤال الثاني الذي نص على: " ما القواعد التربوية المقترحة لتفعيل دور المدرسة الثانوية الحكومية في الأردن في عملية الضبط الاجتماعي لدى الطلبة من وجهة نظر معلمي ومعلمات المرحلة الثانوية الحكومية في الأردن؟"

تمت الإجابة عن هذا السؤال بناء عن نتائج الدراسة وإجراءاتها والسير عبر مراحلها، لاقتراح القواعد التربوية الملائمة لتفعيل مفهوم الضبط الاجتماعي في المدارس الثانوية الحكومية الأردنية وتم بناء القواعد اعتماداً على نتائج الدراسة المسحية، والأدب النظري ذي العلاقة، المتضمن في المراجع والمصادر والدراسات المحكمة، واسترشاداً بنتائج الدراسة المسحية، مع تضمين المتغيرات الأساسية وتعديل المفردات لتلائم المجال التربوي، وتبسيط الإجراءات وبناء مادة الأدب النظري على شكل خطوات متتابعة يؤدي اتباعها إلى اقتراح قواعد تربوية مناسبة.

ومن خلال التحليل السابق لنتائج أسئلة الدراسة التي تعلقت بالقواعد التربوية المقترحة، والتي اشتملت على القواعد القانونية، والفكرية، والاجتماعية، والتعليمية، جاءت كلها بنسب مرتفعة تقريباً حسب رأي المعلمين والمعلمات مع وجود تفاوت بينهما بنسب قليلة، حيث جاءت القواعد القانونية بالمرتبة الأولى بالنسبة لوجهة نظر المعلمين والمعلمات وبمتوسط حسابي (4.08)، حيث جاءت الفقرة رقم (1) التي تنص على "تستخدم المدرسة قانون الانضباط المدرسي من أجل الإصلاح وليس العقاب"، في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.35)، بينما جاءت الفقرة رقم (15) في مجال القواعد القانونية في المرتبة الأخيرة التي نصت على "تعزز المدرسة الطلبة المعترفين بأخطائهم " وبمتوسط حسابي بلغ (3.95). في حين بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.08). أما بالنسبة للمجال الثاني هو القواعد الفكرية فقد جاءت الفقرة رقم (20) التي تنص على "تسعى المدرسة إلى غرس الإيمان بالله تعالى في نفوس طلبتها " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.38)، بينما جاءت الفقرة رقم (32) التي تنص على "ترسخ المدرسة الحوار والنقاش في

- الأُم، وللحفاظ على مجتمع آمن يسوده الأمن والاستقرار ويخلو من المشاكل والانحرافات السلوكية والأخلاقية.
- وبناء على هذه النتائج فإن الدراسة تقترح القواعد التربوية لتفعيل مفهوم الضبط الاجتماعي في المدارس الثانوية في الأردن، وهي كالتالي:

أولاً: القواعد القانونية

- استخدام قانون الانضباط للإصلاح وليس الإنتقام.
- التدرج في تطبيق العقوبات.
- استخدام الطرق الوقائية لتعديل السلوكيات.
- استخدام الطرق العلاجية لتعديل السلوكيات.
- التدرج باستخدام الوسائل التربوية لتعديل السلوكيات الخاطئة.
- توثيق السلوكيات غير المرغوب فيها وعدد تكرارها.
- إيقاع العقوبات كما تحددها تعليمات الانضباط المدرسي.
- إلغاء وتخفيف العقوبة إذا أظهر سلوكاً إيجابياً.
- استدعاء أولياء الأمور في حال تكرار المخالفات.
- تشكيل مجلس الضبط للطلبة المخالفين للقيم الإسلامية.
- تعزيز السلوكيات الإيجابية.
- معاقبة المخالفين لقيم ومعتقدات المجتمع.
- لفت انتباه الطلبة لارتكابهم المخالفات.
- تقديم المكافآت للطلبة المنضبطين.
- تعزيز الطلبة المعترفین بأخطائهم.
- الابتعاد عن معاقبة الطلبة بأي وسيلة مهما كانت.
- منح شهادات تقدير للطلبة المنضبطين.
- تعزيز السلوك الجيد أمام الطلبة.

ثانياً: القواعد الفكرية

- غرس الإيمان بالله تعالى في نفوس الطلبة.
- تنمية الإيمان بالمثل العليا للأمة العربية.
- احترام إنسانية الطلبة وتوقيرها.
- الإغلاء من أهمية العقل.
- الحصّ على العمل والعلم والخلق.
- تنمية الوعي بما يجري حولهم من تيارات فكرية.
- التنوع في الأساليب الفكرية والتشجيع على التفكير البناء.
- منح الحرية للطلبة في التعبير عن آرائهم بدون خوف أو قلق.
- تنمية مبدأ احترام الفكر الآخر.
- تنمية الفكر الواعي ليمتلك القدرة على التمييز بين الصواب والخطأ.

- السعي لتعليم الطلبة المقدرة على الربط بين الأفكار بطريقة علمية.
- السعي لمحاربة الأفكار الضالة.
- إشاعة مفاهيم التسامح بين الطلبة.
- تشكيل مناعة فكرية لدى الطلبة حتى لا يكونوا عرضة للانحرافات الفكرية.
- ترسيخ لغة الحوار والنقاش في تعاملها مع الطلبة.

ثالثاً: القواعد الاجتماعية

- غرس قيم التعاون بين الطلبة.
- تقبل آراء الطلبة حول القضايا الاجتماعية.
- إرساء مفهوم العدل في التعامل مع الطلبة.
- تشجيع المسابقات الثقافية التي ترسخ مفهوم الضبط الاجتماعي.
- توثيق العلاقة بين الأسرة والمدرسة.
- التوازن ما بين القيم العربية والعالمية.
- تنمية المهارات الحياتية ليكونوا أعضاء فاعلين.
- توجيه الطلبة للإبتعاد عمّا منافٍ للخلق في المظهر والملبس.
- التوعية بالمشكلات الاجتماعية كالعنف والانتماءات.
- التأكيد على المشاركة الاجتماعية في ضوء الديمقراطية والنظام.
- تعزيز العادات والتقاليد الإيجابية.
- تعديل السلوكيات الخاطئة في المجتمع.
- محاربة المفاهيم الخاطئة والمتوارثة.
- تعزيز المشاركة الاجتماعية في القضايا الاجتماعية.
- ترسيخ مفهوم المساواة في الحقوق والواجبات.
- التعميد على ممارسة العادات الصحيحة في سلوك الطلبة.
- ترسيخ معتقدات صحيحة تضبط سلوك الطلبة.

رابعاً: القواعد التعليمية

- التأكيد على مفاهيم الضبط الاجتماعي من خلال الحصص الدراسية.
- تقديم المعلومات بأسلوب شيق ومنظم.
- تنظيم الرحلات الهادفة لتحقيق التعلم.
- استخدام إستراتيجيات متنوعة في التعليم كالتعليم التفاعلي والتعاوني.
- استخدام إستراتيجية العصف الذهني.
- التأكيد على التعلم من خلال التفكير الناقد والإبداعي.
- ترسيخ التعلم القائم على حل المشكلات.

التوصيات:

- في ضوء نتائج الدراسة، يمكن التوصية بالأمر الآتية:
- اعتماد القواعد التربوية التي اقترحتها الدراسة، إذ ربما يُثري ذلك دور المدرسة الثانوية الحكومية في الأردن في تفعيل مفهوم الضبط الاجتماعي.
- توظيف عقد دورات تربوية متخصصة في مجال الضبط الاجتماعي لمعلمي ومعلمات المدارس الثانوية، للعمل على ترسيخ مفهوم الضبط بشكل أدق وأشمل.
- إضافة مساقات تربوية تتضمن الضبط الاجتماعي ضمن المواد الإجبارية في كليات التربية في الجامعات الأردنية.
- إنشاء مواقع إلكترونية متخصصة لمعلمي ومعلمات المدارس الثانوية في الأردن، يتم من خلالها تبادل الخبرات وإبداء الآراء وعرض المشكلات التي تواجههم مع الطلبة وإيجاد حلول واقتراحات مشتركة بطريقة جماعية وتعاونية للحيلولة دون انتشار السلوكيات والانحرافات داخل المدارس.
- ضرورة تضافر جهود العاملين في قطاع التربية والتعليم والأسرة والمجتمع للقضاء على المشكلات والانحرافات داخل المدرسة وخارجها وتحقيق عملية الضبط الاجتماعي.
- تفعيل وتجديد قانون الانضباط المدرسي بطريقة دورية ومستمرة وتوضيح آلية التعامل معه من مختصين في وزارة التربية، والعمل على تفعيله باستمرار من خلال منشورات وصور توضيحية يتم وضعها داخل المدرسة وعلى الجدران وبيان عقاب مرتكبيها.

- التبادل المعرفي والإطلاع على التجارب الدولية.
- تأمين فرص تعليمية لجميع الطلبة.
- تأمين بيئة تعليمية آمنة وسليمة.
- التركيز على التناغم الفعال داخل الغرفة الصفية.
- التنوع في طرق التعلم كالمحاضرة والأسئلة والمناقشة.
- تنمية إستراتيجية لعب الأدوار في التعلم.
- التشجيع على البحث العلمي.
- المشاركة بالمسابقات العلمية المحلية والدولية.
- التأكيد على تحقيق التعلم المستمر مدى الحياة.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث الذي نص على " ما مدى ملاءمة القواعد التربوية المقترحة لتفعيل دور المدرسة الثانوية في تحقيق عملية الضبط الاجتماعي لدى الطلبة من وجهة نظر الخبراء التربويين؟"

بناءً على ما أظهرته نتائج الدراسة في أن جميع مجالات الدراسة التالية (القواعد القانونية، والقواعد الفكرية، والقواعد الاجتماعية، والقواعد التعليمية) حصلت على درجة مرتفعة بلغت ما بين (3.93-4.08)، وتم عرض القواعد المقترحة على مجموعة من الخبراء والمختصين التربويين من أصحاب الخبرة والكفاءة لمعرفة مدى ملاءمتها، وكانت نسبة الإتفاق على إعتبار هذه القواعد ملائمة، وهي القواعد الأساسية لتفعيل مفهوم الضبط الاجتماعي داخل المدارس الثانوية الحكومية في الأردن 100%، فقد تم الأخذ بها واعتمادها لتكون قواعد تربوية مقترحة لتفعيل مفهوم الضبط الاجتماعي داخل المدارس الثانوية الحكومية في الأردن من معلمي ومعلمات المرحلة الثانوية.

المراجع

- تاريخ الرجوع له: (2015/9/4).
- جعيني، نعيم (2009). علم اجتماع التربية المعاصرة بين النظرية والتطبيق، عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
- حوالة، سهير محمد (2014). النظريات الحديثة في الضبط الاجتماعي: عرض تحليلي، مجلة العلوم التربوية، مصر، 22(2): 81-112.
- الخشاب، أحمد (1968). الضبط الاجتماعي، ط2، القاهرة: مصر، مكتبة القاهرة الحديثة.
- الخالدة، سالم والحراشنة، محمد (2007). أنماط الضبط الصفي التي يمارسها المعلمون لحفظ النظام في مدارس مديرية التربية والتعليم للواء قصبه المفرق، مجلة جامعة دمشق، 25 (2+1): 443-465.
- الرشدان، عبدالله زاهي (2004). الفكر التربوي الإسلامي، عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
- الرشدان، عبدالله وجعيني نعيم (2002). المدخل إلى التربية الأخرس، م. (1997). نموذج لإستراتيجيات الضبط الاجتماعي في الدول العربية، الرياض: مركز الدراسات والبحوث.
- الأفندي، أ. (2011). أنماط الضبط المدرسي السائدة في المدارس الثانوية في محافظة بيب لحم من وجهة نظر معلمي المدارس وطلبتها، جامعة القدس المفتوحة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، www.qou.edu/Arabic/researchprogram/r1-ismailalafandi.pdf
- البهواشي، أحمد (2004). تصور مقترح لتطوير النمو المهني في ضوء التغيرات المستقبلية في وظائف وأدوار المعلم وتجارب بعض الدول، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي السادس: تكوين العلم (1). القاهرة، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس.
- النل، محمد (2006). مؤتمر المعايير الوطنية لتنمية المعلمين مهنيًا من الموقع الإلكتروني: [www.http://addustor.com/14294](http://addustor.com/14294).

- والتعليم، ط(4)، عمان، الأردن: دار الشروق.
- الرشيدى، نايف(2010). فاعلية دور رؤساء مراكز الأمانة بمنطقة حائل في الضبط الاجتماعي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- السالم، خالد عبدالرحمن(2000). الضبط الاجتماعي والتماسك الأسري، رسالة ماجستير منشورة، الرياض، المملكة العربية السعودية، مطابع الفرزدق التجارية، .
- سميرين، حمزة والقضاء، محمد أمين(2010). أساليب الضبط الاجتماعي في المدارس الثانوية في محافظة الكرك من وجهة نظر مديري المدارس، مجلة كلية التربية، عين شمس، مصر، 34(2): 103-154.
- السهلاوي، عبدالله(1993). وظيفة التربية في المجتمعات الرأسمالية بين نظريتين، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية(1)، مجلة جامعة الملك سعود، مجلد(5)، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- الشجراوي، صباح وأبو جودة، صافية (2011). أساليب الضبط الاجتماعي وعلاقتها بمفهوم الذاتي والمستوى المادي عند طلبة المرحلة الثانوية في المدارس الخاصة، مجلة العلوم التربوية، 38(2): 740-757.
- الشجراوي، صباح صالح(2005). أساليب الضبط الاجتماعي وعلاقتها بمفهوم الذات ومركز الضبط عند طلبة المرحلة الأساسية في المدارس الأردنية، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- الشهواني، محمد(2015). دور معلمي المرحلة الثانوية في تحقيق الضبط المدرسي بمنطقة الجوف، مجلة رابطة التربية الحديثة، مصر، 77(7): 93-160.
- الشهري، أحمد(2006). الخصائص النفسية والاجتماعية والعضوية للأطفال المتعرضين للإيذاء، أطروحة دكتوراة غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- الصالح، مصلح(2004). الضبط الاجتماعي، عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- عبدالحميد، أمال محمد(1991). الضبط الاجتماعي غير الرسمي بين النمط المثالي والنمط الواقعي: بحث ميداني في مجتمع محلي حضري، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
- العمر، معن خليل(2006). الضبط الاجتماعي، عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- العززي، أحمد فياض(2008). دور المدرسة المتوسطة في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلاب، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- محاسنة، أمين محمد(2006). أثر بعض المتغيرات المختارة على الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (2003). الضبط الاجتماعي والمشكلات المرتبطة بالتفاعلات الاجتماعية وأنماط السلوك في سيناء، القاهرة، مصر: أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا.
- ناصر، إبراهيم (2011). علم الاجتماع التربوي عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- ناصر، إبراهيم (2004). التنشئة الاجتماعية عمان، الأردن: دار عمار للنشر والتوزيع.
- ناصر، إبراهيم وبن طريف، عاطف(2009). مدخل إلى التربية، عمان، الأردن: دار الفكر للنشر والتوزيع.
- وزارة التربية والتعليم الأردني(2005). منظومة التقييم التربوي الشامل الأساسي، مشروع تحسين التعليم الأساسي، وحدة التخطيط والمتابعة.
- Bartsch, Robert & Cheurprakobkit, Sutham (2002), School Problems and Learning About Crime and Justice Systems: Principals' Views, Educational Studies 285-275: (3) 28.
- Chiu, Tzu-i(2006), The Effect of Social Control and Personal Control on The Functional Health Status of Older Adults in Rural and Erban Taiwan, unpublished dissertation, , State University of New York, USA.
- De La Cruz, Jesse S. (2014) Mexican American/chican gang members voice on social control in the context of school and communtty study in Stockton in stockyon, California ,unpublished dessertation, California State University, Stanislaus ,USA.
- Ellonen, Noora (2008), Adolescent Delinquency and Social Control in Finnish Schools: A Multilevel Analysis, Journal of Scandinavian Studies in Criminology & Crime Prevention. Vol. 9 Issue 1, p47-64. 18p.
- Hartter, Carrie May (2000), Predicting Outcomes of gang participation and delinquency from social control variables in school and community programs at a high risk high school campus. (unpublished lit). Dissertation, The University of Teras at Arlington, (2502).
- Kindiki, John n Nyaga (2009). Effectiveness of communication on students discipline schools in Kenya, Educational Research and Review Vol.4(5). pp(252-259).
- Rachil, Caffyn. (1989). Attitude of British Secondary School Teachers and Pubils to Reward, and Punishment, Educational Rsearch, Vol.31(3).
- Rich-Shea, Aviva M.(2010). Adolescent Youth and Social Control: The Changing Role of Public Schools, Unpublished Dessertation, Northeastern University

American Schools, unpublished dissertation, University of South Florida, USA.

Boston, Massachusetts, USA.

Sellers, Brian, G. (2013) Zero Tolerance for Marginal Pupulations: Examining Neoliberal Social Controls in

Suggested Educational Principles of Activating the Role of Jordanian Public Secondary Schools in the Process of Social Control

*Alaa' T. BaniNaser, Natheer S. Abu Nair**

ABSTRACT

This study aimed to propose educational principles in order to activate the role of Jordanian high school in social control process. In addition, it sought to answer the following question: What is the proposed educational principles needed to activate the role of Jordanian governmental high school in the achievement of social control process among students, from the viewpoint of teachers in governmental secondary schools in Jordan? The study was based on a developmental survey method, and the sample consisted of 500 teachers for the academic year 2015/2016. To analyze the data, averages and standard deviations were used, in order to recognize the reality of activation o of social control concept by high school from the viewpoint of teachers of secondary school. One-way analysis of variance , and factor analysis were used. The results revealed that the application of social control concept show represented the highest Average (4.08), while the educational rules were the lowest with an average of (3.93), and the whole instrument average was (4.03). They also show a significant differences due to the " gender" in favor of females, and to the variable "qualification" and in favor of BA and MA or higher, and to the variable " years of experience" in favor of the two categories (6-10 years) and (more than 10 years) on the rules of social control as whole. In light of these findings, the study recommends the adoption of educational rules suggested by this study which may enrich the role of Jordanian governmental high school in the activation of the social control concept.

Keywords: Educational Rules, Social Control.

* Princess Rahma University College, Balqa Applied University, Jordan. Received on 5/1/2016 and Accepted for Publication on 28/2/2016.